جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليـــة الدراســات العليـا

كليـــة اللغـــات

ترجمة الـ في (54 ـ 112) في كتاب مدخل لعلم الإقتصاد

لمـؤلفـة: سوبهنـدو دوتـا

Complementary Research for M.A. Translation
A translation of pages from (54-112) of the book
Entitled: (Introductory Economics)
By: Subendu Dutta.

بحـث تكـميلـي لنيـــل درجـــة المـاجستـــير فـــي الترجـمـة

إعداد الدارس :
لؤي الزبير قسم السيد

إشراف الدكتور:
عباس مختار محمد بدوي

1439هـ ـ 2018م

الشكر والعرفان

الشكر لله بدءً وخاتمة الذي وفقني وأعانني لبلوغ هذه الدرجة من العلم والمعرفة، بالإضافة لهذا الصرح العملاق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكلية الدراسات العليا – قسم الغات، ثم أخص بالشكر والثناء إلى الدكتور. المشرف: عباس مختار محمد بدوي الذي أشرف على هذا البحث. والاساتذة الأجلاء الذين قدموا خلاصة تجاربهم وخبراتهم ولم يألوا جهداً في هذا المضمار وهم: د. تاج السر بعشوم ود. محمد الأمين الشنقيطي ، د.هلري مارينو، د.منتصر حسن مبارك ارصفيان، د.أريج.

وأشمل بالشكر جميع زملائي وزميلاتي الأعزاء الذين كانوا عوناً ودعماً لي في مسيرتي الإكاديمية.

الإهـــــــداء

إلى ....

أمي وأبي

إلى....

زوجتي الغالية وأبنائي

وإلى....

أخوتي وأخواتي

قائمة المحتويات

الشكر والعرفان ..... أ
الإهـــــــداء ..... ب
قائمة المحتويات ..... ج
مقدمة المترجم: 1
ملخص البحث: 2
الوحدة الثالثة 2
الوحدة الرابعة: 2
الوحدة الخامسة 2
الوحدة السادسة 3
الوحدة السابعة 3
مفاهيم التكلفة..... 4
تكلفة الإنتاج : 4
التكلفة الحقيقية والتكلفة الإسمية:..... 4
التكلف الصريحة والضمنية:..... 5
فرصة/ بديل/ تكلفة النقل:..... 5
التكاليف الإجتماعية الخاصة والخارجية: 6
التكاليف الإقتصادية..... 7
تكاليف قصيرة المدي وطويلة المدي:..... 7
التكلف الثابتة/ التكميلية والمتغيرة/ الأولية : 8
تشمل التكاليف الثابتة الآتي: 8
تشمل التكاليف المتغييرة الآتي: 8
مجموع التكلفة الثابتة (F C)..... 9
مجموع التكلفة المتغيرة (TVC)..... 9
التكلفة الإجمالية (TC)..... 10
متوسط التكلف الثابتة(AFC)..... 11
متوسط التكلفة المتغيرة..... 11
متوسط التكلفة الإجمالية (ATC/AC) 12
التكلفة الحدية..... 13
مفاهيم الايرادات 18
إجمالي الإيرادات: 18
متوسط العائدات:..... 18

هامش الربح..... 18
العلاقات بين الإيرادات المتوسطه والهامشية..... 19
الاقتصاد التمهيدي..... 22
أشكال السوق وتحديد الأسعار..... 23
أشكال السوق..... 24
ميز الإقتصاديون على أساس هذه المعايير بين أربعة أشكال أساسية للسوق:..... 24
المنافسة المثالية..... 24
ملامح المنافسة الكاملة:..... 24
تحديد السعر والإنتاج في ظل المنافسة المثالية..... 26
هنالك ثلاث إحتملالات على المدى القصير للشركة..... 27
دعونا نرى الآن ما هي أسباب الإحتكار:..... 28
المنافسة الإحتكارية:..... 29
الإحتكارية:..... 29
إحتكار القلة:..... 30
إحتكار القلة الخالص:..... 31
متبانية إحتكار القلة:..... 31
خصائص إحتكار القلة:..... 31
الترابط:..... 31
منحي الطلب غير المحدد:..... 32
الإحتكار الثنائي:..... 33
عوامل تحديد السعر:..... 36
الطلب على العامل:..... 36
محددات الطلب على عامل متغير لشركة فردية كالتالي:..... 39
توفر عامل :..... 40
نظرية الإنتاجية الحدية:..... 44
أوجه القصور في نظرية الإنتاجية الحدية..... 45
أسعار العوامل، والميزة النسبية، والتجارة الدولية..... 46
التجارة الداخلية والدولية:..... 46
العامل المطلق لاختلاف السعر :..... 48
الفرق النسبي لسعر الفرق:..... 48
النظرية التقليدية للتجارة الدولية:..... 48

نظرية الميزة النسبية: 51
نظرية تكلفة الفرصة البديلة:..... 52
النظرية الحديثة للتجارة الدولية– هيكشر واوهليبنى: 54
عامل الوفرة:..... 55
شروط التجارة: 56
معدلات المقايضة الإجمالية للتجارة: 57
صافي شروط المقايضة التجارية: 57
من حيث معدلات الدخل: 58
الجزء(ب) 60
مقدمة الإقتصاد الكلي..... 60
معنى الإقتصاد الكلي: 61
الفرق بين الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي: 62
الكساد العظيم 63
الدخل القومي والمجاميع ذات الصلة 66
معنى الدخل القومي: 66
الدخل القومي بالأسعار الجارية والثابتة:..... 66
التدفق الدائري للدخل:..... 67
مفاهيم الدخل القومي..... 69
الناتج القومي الإجمالي (G.N.Pmp): 70
إجمالي الناتج المحلي: (G.DPmp): 70
صافي الناتج المحلي بأسعار السوق (NDPmp):..... 71
صافي الناتج القومي بسعر السوق (NNPmp): 71
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العامل (GDPfc):..... 71
الناتج القومي الإجمالي بتكلفة عامل:..... 72
الدخل الخاص: 72
الدخل الشخصي: 73
الدخل الشخصي المتاح: 73
تعريف الدخل القومي..... 74
المدفوعات المحولة: 75
مدفوعات التحويل الحالية ومدفوعات تحويل رأس المال: 76
العلاقة بين مجاميع الدخل القومي الهامة 76

الملحق: 79
الأنشطة الإنتاجية: وغير الإنتاجية: 79
الأراضي المحلية للبلد: 80
سكان البلد العاديين: 80
المخزونات والتدفقات: 81
الإقتصاد المغلق والمفتوح: 81
رأس المال القومي والثروة القومية 82
رأس المال الحقيقي والمالي 82
الإستثمار: 82
فئة المنتجين : 83
السلع والخدمات : 84
تغيير المخزونات: 85
دخل العامل المحلي ومكوناته :- 85
قياس الدخل القومي بطريقة القيمة المضافة 87
قياس الدخل القومي 87
صعوبات أسلوب الإنتاج: 90
قياس الدخل القومي- بأسلوب الدخل 92
الخطوات التي يتعين إتباعها عند حساب الدخل القومي حسب طريقة الدخل موضحة بإجاز على النحو التالي: 92
بعض المحازير عند تقدير الدخل القومي حسب طريقة الدخل: 93

مقدمة المترجم:

تكمن أهمية ترجمة هذا الكتاب هو الأرتباط الوثيق بين موضوع الكتاب ودراسة الإقتصاد والإجتماع والحاجة الماسة لمثل هذه المعرفة لطلاب الجامعات والمعاهد العليا في هذين المجاليين وغيرهم. الكتاب إضافة حقيقية نسبة لحداثته ومعاصرته ونضوج إفكاره وطرحه، بالإضافة إلى التناول السلس والتدرج الرفيق من المؤلف لمواضيع الكتاب. يتجلي في المحاور آنفة الذكر عظمة وحجم الفوائد العظيمة التي سوف تعود على المجتمع كافة وهو بفتح نوافذ للبحث والتطور.

أما اللغة المستخدمة فهي سهلة بسيطة عدا بعض المصطلحات الإقتصادية التي تطلبت بعض الوقفات بغرض إختيار المكافي الأنسب للمعني المراد.

التوفيق من الله سبحانه وتعالى

□

ملخص البحث:

يشمل هذا البحث الصفات من 54-112 والتي قام المترجم بترجمتها في كتاب بعنوان الإقتصاد التمهيدي للكتاب سِبهندو دونا. تتكون هذه الصفات من تسع فصول وكل فصل يقوم بدراسة وتحليل إحدي المحاور الإقتصادية ذلك مع الشرح الوافئ.

الوحدة الثالثة

الفصل الثاني: عباره عن شرح تفصيلي لمفاهيم التكلفة وعلاقتها بالحركة الإقتصادية

الفصل التاسع: يتناول مفاهيم الايرادات ويشير الى الإيرادات المختلفة وطبيعة العلاقات التي تربط بينها.

الوحدة الرابعة:

الفصل العاشر: يعمل على تمييز أشكال السوق ومفهوم حكمة سوق. بالإضافة الى كيفية تهديد الأشعار.

الوحدة الخامسة

الفصل الحادي عشر: يتحدث عن تحديد سعر العامل في ظل مختلف أنواع المنافسة، وعلاقة ذلك بالنظرية الإنتاجية الحدية والكيفية تحديد خدمات العوامل.

الفصل الثاني عشر: يتحدث عن أسعار العوامل والميزة النسبة والتجارة الدولية، وعن الأسباب التي تحتم التبادل التجاري الدولي كما يجري هذا الفصل مقارنة بين النظرية التقليدية لتجارة الدولية ونظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو ونظرية تكلفة الفرصة البديلة والنظرية الحديثة للتجارة الدولية التي وضعها كل من: هيكسر وبيتر أوهليني بالإضافة إلى بعض المواضيع ذات الصلة بالتجارية الدولية.

الوحدة السادسة

الفصل الثالث عشر: عبارة عن مقدمة الإقتصاد الكلي وتعريفه ونشاطه والتمييز بين الاقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي مع الشرح التفصيلي للكساد العظيم في ثلاثينيات القرن المنصرم.

الوحدة السابعة

الفصل الرابع عشر: يعرض هذا الفصل بالشرح لمفهوم الدخل القومي والمجاميع ذات الصلة أضف الى ذلك يقوم هذا الفصل بوضوح الفرق بين الدخل القومي في ظل الأسعار الجارية والأسعار الثابتة. كما يعرف مفهووم التدفق الدائري للدخل وعلاقة كل ما سلف بالناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي. ووضع أُطر للفصل بين الدخل الخاص والدخل الشخصي المتاح والدخل الشخصي المتاح والدخل القومي المتاح. كما يتناول الفصل مدفوعات التحويل الحالية ومدفوعات تحويل رأس المال.

الفصل الخامس عشر: يشرح هذا الفصل كيفية قياس الدخل القومي عن طريق القيمة المضافة والتدابير الواجب إتخاذها عند تقدير الدخل القومي عن طريق الدخل والصعوبات المرافقة لهذه الطريقة.

الفصل السادي عشر: ختاماً يعمل هذا الفصل على تحليل وشرح كيفية قياس الدخل القومي عن طريق الدخل والتدابيير الواجب إتخاذها عند تقدير الدخل القومي عن طريق الدخل.

مفاهيم التكلفة

تولي نظري الإقتصاد الجزئي أهمية كبيرة لمفهوم التكلفة. فإن تكلفة الإنتاج تلعب دوراً بارزاً في إتخاذ القرار لدي صاحب العمل والذي يهدف في الاساس الى تحقيق اقصي قدر من الربح وتقليل تكلفة الإنتاج مع توسيع هامش الربح.

تكلفة الإنتاج :

هي النفقات المتكبدة من جميع مدخلات الإنتاج بشقيها "عوامل مدخلات وعوامل غير مدخلات" والتي تعرف بتكلفة الإنتاج. فالأرض، العمال ، رأس المال، وعوامل تنظيم الإنتاج تسمي عوامل مدخلات: أما المواد الخام الوقود والمعدات والأدوات فهي عوامل غير مدخلات. هكذا فإن التكلفة هي محصلة العديد من العوامل.

يمكن شرح دالة الوظيفة في المثال التالي: $C = f(Q, T, P_f)$

حيث C هي التكلفة الإجمالية للإنتاج وQهي الناتج وT هي التقنياتpf هي أسعار عوامل الإنتاج. بعض المفاهيم الهامة التكلفة الإنتاج يتم شرحها في ما يلي:

التكلفة الحقيقية والتكلفة الإسمية:

تسير التكلفة الحقيقة الى المدفوعات التي تنفق في عوامل الإنتاج كقيمة الكدح والمجهودات المبذول لتقديم خدماتهم. وتقدر التكلفة الحقيقية من خلال الألم والتضحيات التي يقدمها العمال بالإضافة تكلفة الإنتظار. التكلفة الإسمية هي التكلفة المال (النفقات) في الإنتاج، الذي يتفق على مدخلات الإنتاج المختلفة.

التكلف الصريحة والضمنية:

التكاليف الصريحة هي التكاليف المدفوعة. وهي المدفوعات المقدمة للموارد الإنتاجية التي يتم شراؤها أو التقاعد معها من قبل الشركة. وهي تشمل الأجور المدفوعة للعمال، والإيجار المدفوع للمباني والمدفوعت المقدمة للمواد الخام والمدفوعات إلى حسابات الإهلاك والمدفوعات مقابل التأمين ضد الحريق والسرقة وما إلى ذلك وفقاً " ليفتويتش" التكاليف الصريحة هي تلك المدفوعات النقدية التي تقدمها الشركات الغرباء لخدماتهم وجئوهم:. تظهر هذه التكاليف من السجلات المحاسبية للشركة.

فرصة/ بديل/ تكلفة النقل:

من ناحية أخري فإن التكلف الضمنية للإنتاج هي تكاليف الموارد المملوكة وذاتياً والموارد الذاتية. وعادة ما يتم تجاهل هذه التكاليف عند حساب نفقات المنتج. وتشمل المكافأت الاراضي التي يمتلكها صاحب العمل بالإضافة إلى العمل ورأس المال هذه التكاليف لا تظهر في السجلات المحاسبية للشركة.

إذن فإن مجموع التكاليف الحدية والتكاليف الضمنية يشكل التكلفة الإجمالية لإنتاج سلعة ما.

يعتبر مفهوم تكلفة الفرصة أهم مفهوم في النظرية الإقتصادية ويمكن تعريف تكلفة الفرصة بأبسط العبارات وهي إتخاذ القرار لتحديد التكلفة البديلة والتي يضحى بها من أجل إتخاذ هذا القرار بإختصار فإن تكلفة الفرصة البديلة لإستخدم الموارد لإنتاج السلعة هي قيمة أفضل بديل أو فرصة مهملة تشمل تكاليف الفرص، التكاليف الحدية والضمنية. فمثلاً إذا كان مبلغ2000 روبية يمكن المنتج من إنتاج دراجة هوائية أو مجموعة راديو. قرر إنتاج

مجموعة الراديو، في هذه الحالة تكلفة الفرصة البديلة لمجموعة الراديو تساوي تكلفة الدراجة الهوائية التي ضحي بها.

التكاليف الإجتماعية الخاصة والخارجية:

وهي تكاليف لا تتحملها الشركة. ولكنها تحدث من قبل الأخرين في المجتمع، وتسمي التكلفة الخارجية. يجب أن تشمل التكلفة الحقيقية للمجتمع جميع التكاليف بغض النظر عن من يتحملها تشير التكاليف الخاصة إلى التكاليف التي تتحملها الشركة في إنتاج سلعة ما.

فهي في الواقع التكاليف المادية للشركة، على سبيل المثال، فإن سعر شراء سيارة يعكس التكلفة الخاصة التي يواجهها الصانع. إلى أن تلوث الهواء الناجم عن إنتاج السيارة يعتبر تكلفة خارجية. لأن الشركة المصنعة لا تدفع هذه التكاليف، ولا تضيفها إلى سعر السيارة، ويقال أنها خارجية لآلية تسعير السوق كما أن تلوث الهواء من قيادة السيارة أيضاً خارجياً، لطالما أن السائق لا يدفع ثمن الأضرار البيئية الناجمة عن استخدام السيارة التكلفة الإجتماعي هي مجموع جميع التكاليف المرتبطة بالنشاط الإقتصادي. فإنه يشمل كل من التكاليف التي يتحملها العامل الإقتصادي، وكذلك جميع التكاليف التي يتحملها المجتمع ككل. فإنه يشمل التكاليف التي تظهر في وظيفة تنظيم علاقات الإنتاج (وتسمي تكاليف خاصة) والتكاليف الخارجية للتكاليف الخاصة للشركة (وتسمي تكاليف خارجية) وهكذا فإنها تكلفة إنتاج سلعة للمجتمع ككل. أذن التكلفة الإجتماعية هي مجموع التكاليف الخاصة والخارجية.
هذا هو: التكلفة الإجتماعية = التكلفة الخاصة+ التكلفة الخارجية أو التكلفة الخارجية = التكلفة الإجتماعية – التكلفة الخاصة.

إذا كانت التكلف الإجتماعية أكبر من التكلفة الخاصة فإن الخارجية تصبح سلبية. يعتبر التلوث البيئي مثلاً على التكلفة الإجتماعية التي نادراً ما يتحملها الملوث بصورة كاملة مما يؤدي إلى ظهور خارجي سلبي.

اذا كانت التكلفة الخاصة أكبر من التكلفة الإجتماعية عندئذ تصبح العلاقة الخارجية إيجابية. على سبيل المثال عندما يفيد مورد الخدمات التعليمية المجتمع بشكل غير مباشر ولكنه يحصل فقط على مدفوعات مقابل هذه المنفعة مباشرة من الشخص الذي يتلقاها "المستفيد" في التعليم. فإن الفائدة التي تعود على المجتمع من السكان المتعلمين خارجية إيجابية. وفي كلتا الحالتين يشير الإقتصاديون على أنه فشل في السوق لأن الموارد ستخصص بشكل غير فعال.

التكاليف الإقتصادية

التكاليف الإقتصادية هي المدفوعات التي يحصل عليها أصحاب الموارد. من أجل ضمان أنها سوف يستمر تزويدها في غضون عملية الإنتاج. تدر التكلفة الإقتصادية الربح العادي.

تكاليف قصيرة المدي وطويلة المدي:

المدي القصير هو فترة زمنية يمكن للشركة من خلالها تغيير ناتجها عن طريق تغيير كمية العوامل المستفيدة فقط. مثل العمالة والمواد الخام وما إلى ذلك. لا يمكن تغيير العوامل الثابتة مثل الأرض والآلات وغيرها من فترة زمنية قصيرة تسمي تكاليف الإنتاج المتكبدة في المدي القصير على العوامل المتغيرة بتكاليف المدي القصير. أما تكاليف المدي الطويل

هي تكاليف على مدي فترة تتغير فيها جميع العوامل. وبالتالي، فإن تكاليف الإنتاج في جميع العوامل (على المدي الطويل جميع العوامل تصبح متغيرة) هي تكاليف المدي الطويل.

التكلف الثابتة/ التكميلية والمتغيرة/ الأولية :

تسمي النفقات المتكبدة على العوامل الثابتة بالتكاليف الثابتة، في حين أن التكاليف المتكبرة على العوامل المتغيرة يكفي ان تسمي بالتكاليف المتغيرة.

تشمل التكاليف الثابتة الآتي:

(أ) رواتب الموظفين الإداريين ونفقاتهم الأخري.

(ب) تدخل مرتبات الموظفين المعنيين مباشرة في الإنتاج، ولكن على أساس المدة المحدودة.

(ت) إهلاك وإستهلاك الآلات(مخصصات الإستهلاك القياسية).

(ث) نفقات صيانة المباني.

(ج) مصاريف صيانة الأرض التي يتم فيها تركيب وتشغيل المحطة.

(ح) الربح العادي، وهو مبلغ مستقطع بما في ذلك نسبة مئوية من رأس المال الثابت، وبدل المخاطر.

تشمل التكاليف المتغييرة الآتي:

(أ) العوامل المباشرة، التي تختلف بإختلاف الناتج.

(ب) المواد الخام

(ث) نفقات تشغيل الآلات.

يمثل مجموع التكاليف الثابتة والمتغير التكلفة الإجمالية للإنتاج مثلاً

TVC + TFC = TC

مجموع التكلفة الثابتة (F C)

مجموع التكاليف الثابتة هو مجموع المصروفات المتكبرة على تلك المدخلات الذي يظل على مستوي ثابت في مراحل الإنتاج المختلفة.

يتم عرض إجمالي التكلفة الثابتة بيانياً في الشكل8.1. وهو عبارة عن خط مستقيم موازي للناتج أو المحور السينيT FC هو منحي التكلفة الثابتة الاجمالية موازي لمحور X يتضح أنه لا يزال ثابتاً على جميع المستويات الانتاج.

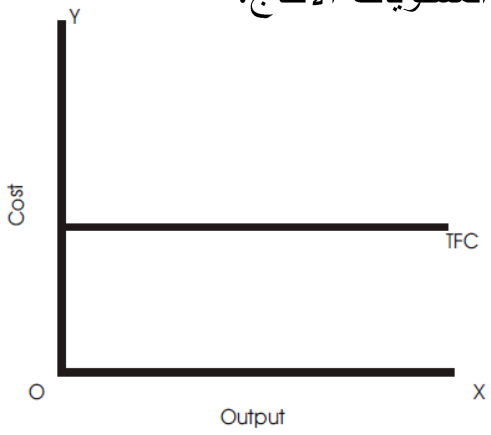

Fig. 8.1

مجموع التكلفة المتغيرة (TVC)

مجموع التكلفة المتغير هو مجموع المصروفات المتكبدة على مدخلات العوامل التي تختلف كميتها مع التغير في مستوي الإنتاج. يبين الشكل 8.2. منحني التكلفة المتغيرة الاجمالية وهو على شكل معكوسS.

مجموع التكاليف المتغيرة مع زيادة مستوي الإنتاج.

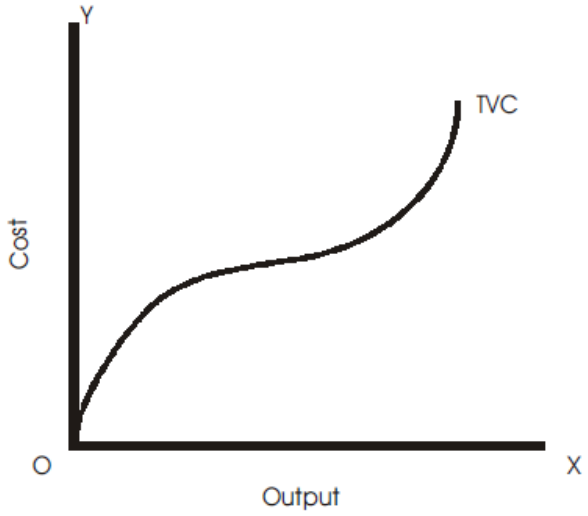

Fig. 8.2

التكلفة الإجمالية (TC)

التكلفة الإجمالية للمنتج بالنسبة لمختلف مستويات الإنتاج هي مجموع التكاليف لثابتة الإجمالية والتكاليف الإجمالية المتغيرة. مثال: TVC + TFC = TC

الشكل المجاور 8.3 يوضح التكلفة الإجمالية للإنتاج وهي مجموع التكلفة المتغيرة الإجمالية والتكلفة الثابتة الإجمالية.

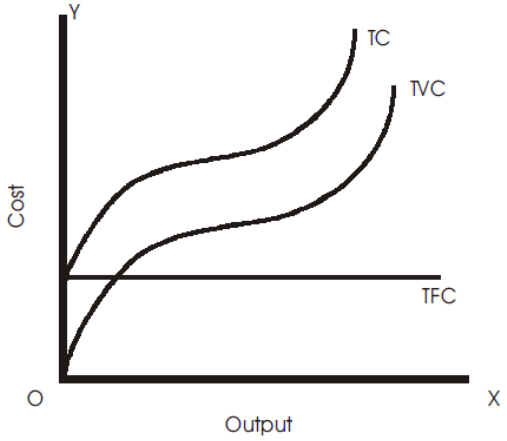

Fig. 8.3

متوسط التكلف الثابتة(AFC)

التكلفة الثابتة هو إجمالي التكلفة الثابتة مقسوم على إجمالي الناتج، لكل وحدة تكلفة من العوامل الثابتة مثال: $AFC = \frac{TFC}{TQ}$

حيث أن TQ تمثل إجمالي الناتج.

متوسط التكلفة كما هو موضوع أدناه، فإن منحني AFC هو عبارة عن مستطيل القطع الزائد، مما يدل على نفس الحجم في جميع النقاط، في حين يظل TFC ثابتاً في جميع الأحوال. وهذا مبين في الشكل 8.4 أدناه.

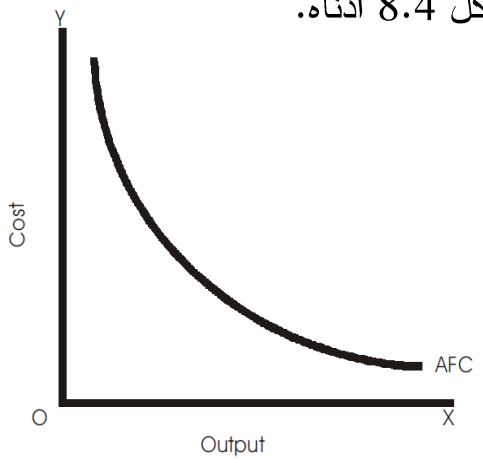

Fig. 8.4

متوسط التكلفة المتغيرة

يتم إيجاد متوسط التكلفة المتغيره، بقسمة إجمالي التكلفة المتغير على إجمالي وحدات الإنتاج أي تكلفة الوحدة في المدخلات المتغيرة مثلاً : $AVC = \frac{TVC}{TQ}$

ينخفض متوسط التكلفة المتغيرة في البداية الى الحد الأدني عندما يتم تشغيل المصنع على النحو الأمثل، ويرتفع بعد أن يصل إلى نقطة القدرة العادية. وهذا موضح بيانياً في الشكل 8.5

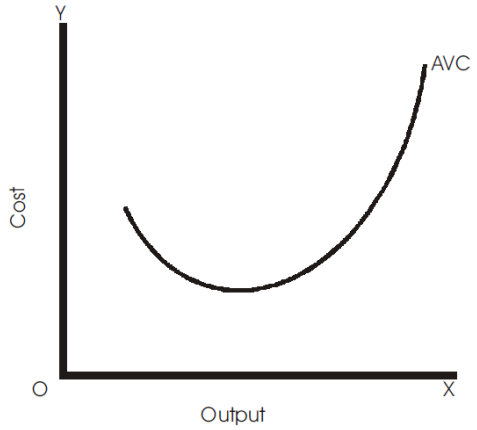

Fig. 8.5

متوسط التكلفة الإجمالية (ATC/AC)

هو عبار عن تكلفة الوحده لكل من المدخلات الثابتة والمتغيرة. أي.

$$AC = \frac{TC}{TO}$$

أو

$$= \frac{TVC + TFC}{TQ}$$

أو

$$= AVC + AFC$$

أن متوسط لتكلفة الإجمالية أو منحني ATC شكل مماثل لـــــAVC الشكل U . يوضح الشكل إدناه منحنيAC

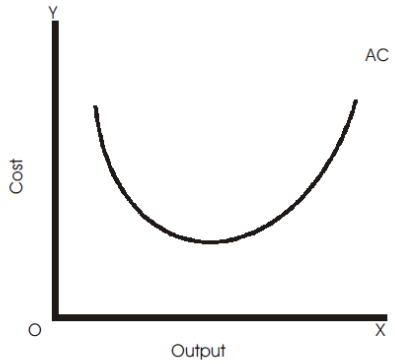

Fig. 8.6

التكلفة الحدية

التكلفة الحدية هي إضافة الى إجمالي التكلفة نتيجة لزيادة وحدة (وحدة واحدة) في الناتج ويُعبر عنها كالأتي:

$$MC_N = TC_N - TC_{N-1}$$

حيث أن هو عدد وحدات الإنتاج وجدلاً عن ذلك لكن ايضا التعبير عن التكلفة الحدية على النحو الأتي:-

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta TQ}$$

حيث ATC تشير للتغير في التكلفة الإجمالية أما ATC فتشير لإجمالي المدخلات. بيانياً هو منحدر منحي TC كما هو مبين في الشكل 8.7. منحيMC له أيضاً شكل U. فإنه ينحدر أولاً ويذهب إلى الحد الأدني ثم يرتفع بشكل حاد.

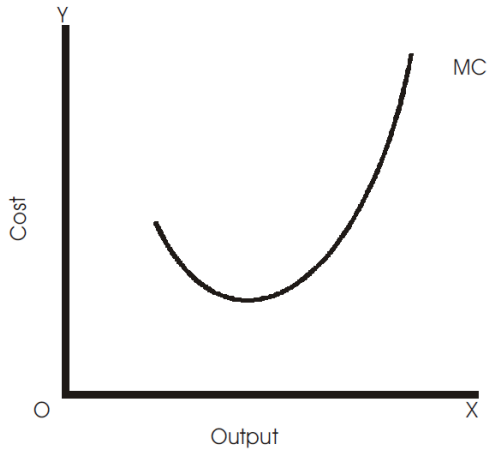

ويبين الجدول إدناه العلاقة بين التكلفة الثابتة والمتغيرة والمتوسط الكلي والتكاليف الحدية .

Units of output	*TFC*	*TVC*	*TC*	*AFC*	*AVC*	*AC*	*MC*
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
0	10	0	10	-	-	-	-
1	10	4	14	10	4	14	4
2	10	7	17	5	3.5	8.5	3
3	10	9	19	3.3	3	6.3	2
4	10	11	21	2.5	2.7	5.2	2
5	10	14	24	2	2.8	4.8	3
6	10	19	29	1.6	3.1	4.7	5

يتم الحساب علي النحو التالي :-

عمود: (4) = (2) + (3); (5) = (2) ÷ (1); (6) = (3) ÷ (1); (7) = (5) + (6); (8) = Δ (4) ÷ Δ (1)

العلاقة بين متوسط التكلفة والتكلفة الحدية يتم الوصول على متوسط التكلفة بقسمة إجمالي التكاليف على وحدات الإنتاج. التكلفة الحدية هي التغيير في إجمالي التكلفة الناتج عن زيادة وحده في الإنتاج وتكون العلاقة بين الأثنين كما يلي:-

1-عندما ينخفض متوسط التكلفة مع زياده الإنتاج، تكون التكلفة الحدية أقل من متوسط التكلفة (قبل النقط ب).

2-عندما يرتفع متوسط التكلفة، تكون التكلفة الحدية أكبر من متوسط التكلفة (بعد النقطة ب).

3- يتقاطع منحني التكلفة الحدية مع منحي متوسط التكلفة عند الحد الأدني.(النقطة الأدني على منحني التكلفة المتوسطة هي أيضاً نقطة القدرة المثلة) أي عند نقطة القدرة المثلة AC = MC عند نقطة ب.

مع إرتفاع متوسط التكلفة، فإن التكلفة الحدية ترتفع بمعدل أسرع، هذه العلاقة بين AC وMC موضحة في الشكل المجاور 8.8

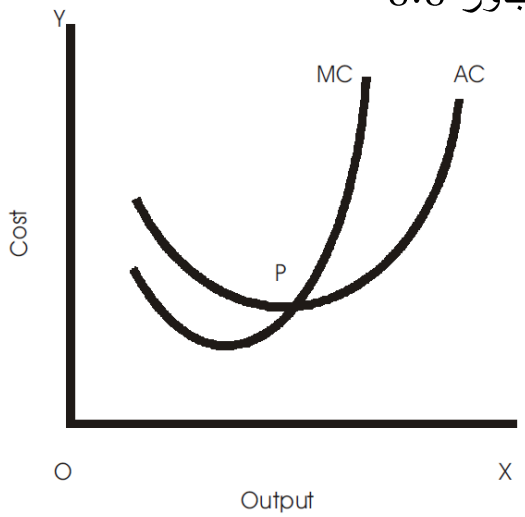

Fig. 8.8

أسئلة للمراجعة

1- ما المقصود بتكلفة الفرصة البديلة؟

2- أعطي مثالين للتكلفة الضمنية للشركة.

3- ما المقصود بالتكلفة التكميلية؟

4- أعطي مثالين للتكلفة الثابتة.

5- أعطي مثالين للتكاليف المتغيرة.

6- ما هي التكاليف الصريحة؟

7- أعطي مثالين للتكاليف الضمنية للشركة.

8- ميز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة.

9- ميز بين التكلفة الصريحة والضمنية.

10- أعطي مثالين من التكاليف الصريحة والضمنية في ممتجر للخياطة.

11- مستعيناً بالرسم البياني المناسب وضح العلاقة بين متوسط التكلفة والتكلفة الحدية.

12- أعطي معني التكاليف الحقيقية والتكاليف الخاصة والتكاليف الإجتماعية.

13- وضح الفرق بين تكلفة المال والتكلفة الحقيقية.

14- من وظيفة التكلفة لشركة معينة أدناه.

أوجد:

Output (Units)	*0*	*1*	*2*	*3*	*4*	*5*	*6*
TC (Rs.)	60	90	100	105	115	135	180
TFC (Rs.)	60	60	60	60	60	60	60

(1) TVC

(2) AFC

(3) AVC

(4) ATC

(5) MC

15- مالمقصود بتكاليف المال؟

16- ما أهمية عنصر الوقت في تحديد تكاليف الشركة؟

17- كيف يتغير إجمالي التكلفة الثابتة، عندما يتغير الإنتاج؟

18- ماهو الشكل العام لمنحيAFC؟

19- ماذا يحدث لـــ ATC عندما تكون ATC > MC ؟

20- ما هي خصومات الحجم؟

21- ما هو منحني MC على المدي القصير على شكل U ؟

22- ما هو شرط تعظيم الربح لشركة منافسة؟

23- ما هو شرط تعظيم الأرباح العامة للشركة؟

مفاهيم الايرادات

تشير الايرادات الي المدفوعات التي يتلقاها منظم الأعمال من بيع السلع المنتجة .

إذا تمكن المنتج من بيع 200 قلم خلال أسبوع بقيمة 5 روبية للقلم ، فإن إجمالي الايرادات خلال اسبوع يساوي 5 روبيه × 200 = 1000 روبية .

إجمالي الإيرادات:

يشير إجمالي الإيرادات إلي إجمالي مبلغ المال الذي تتلقاه الشركة من بيع منتجاتها من خلال بيع 20 تفاحة بقيمة 2 روبية لكل قطعة فان إجمالي الإيرادات التي يحصل عليها تبلغ 20×5 روبية= 100 روبية وهكذا $TR = Q \times P,$

حيث Q هو الكمية الإجمالية المباعة و P تمثل سعر الوحده.

متوسط العائدات:

يتم الحصول عل متوسط الإيرادات عن طريقة قسمة مجموع الإيرادات المحصلة علي إجمالي عدد الوحدات التي يبيعها المنتج أن منحني متوسط الايرادات للشركة يماثل منحني الطلب للمستهلك وبالتالي فإنه يعني سعر المنتج رمزياً.

مثـــــــال: $AR = \frac{TR}{TQ}$

هامش الربح

الإيرادات الهامشية هي التغير في المجموع الناتج عن وحدة (وحدة واحدة) في الناتج المباع بتعبير آخر هو الإيرادات التي سوف يحصل عليها المنتج من خلال بيع وحدة إضافية في منتجه.

$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta TQ}$$

$$MR = TR_n - TR_{n-1}$$

أو حتي RT هي القيمة الحالية أو المختارة من إجمالي الإيرادات TR_{n-1} وهي القمة السابقة لاجمالي الايرادات .

فعلي سبيل المثال أذا كان RT لبيع الوحده الاولي من المنتج 2 روبية و RT لبيع وحده اضافيه أخري 20روبية تم بدورTR_n وTR_{n-1} هي 20 و12علي التوالي.

وهكذا .$MR = 20 - 12 = 8$وهذا يعني، عن طريق بيع وحدة واحدة أكثر يحصل البائع علي 8 روبية إيرادات إضافية.

العلاقات بين الإيرادات المتوسطه والهامشية

دعونا نشرح العلاقه بين AR و MR مستعين بالجدول أدناه:

Units	*Price or Average Revenue*	*Total Revenue*	*Marginal Revenue*
1	15	15	15
2	14	28	13
3	13	39	11
4	12	48	9
5	11	55	7
6	10	60	5
7	9	63	3
8	8	64	1

ينتج عمود إجمالي الإيرادات عن كمية ضرب عمود "الوحدات" بـــar أو عمود السعر. أما هامش الايرادات فينتج عن عمود إجمالي الإيرادات كما هو موضح سابقاًـــ من الواضح أنه عند هبوطAR فإن AR تكون أقل من AR. الجدير بالملاحظة ظل المناسبة المثالية (تم الإشارة إلى معني المنافسة المثالية في فصل مستقل) تتماثل منحنيات هامش ومتوسط

الايرادات مثلاً MR=AR ، ولكن في ظل المنافسة غير المثالية فإن AR>MR ، كما هي مبين في الجدول أعلاه.

في ظل المنافسة المثالية لا يمكن للبائع أن يؤثر على سعر المنتج. بل عليه أن يبيع حسب السعر السائد في هذه الصناعة وبالتالي متوسط الإيرادات الهامشية يتزامن مع منحني الإيرادات المتوسطة لأن الوحدات الإضافية تباع بنفس السعر كما كان من قبل. كما هو مبين في الجدول أدناه:

Units (Q)	*Price or Average Revenue (P)*	*Total Revenue (Q × P)*	*Marginal Revenue*
1	10	10	10
2	10	20	10
3	10	30	10
4	10	40	10
5	10	50	10
6	10	60	10
7	10	70	10
8	10	80	10

الجدول 9.1 يوضح العلاقة بين AR و MR في ظل المناقشة المثالية.

مفاهيم الإيرادات

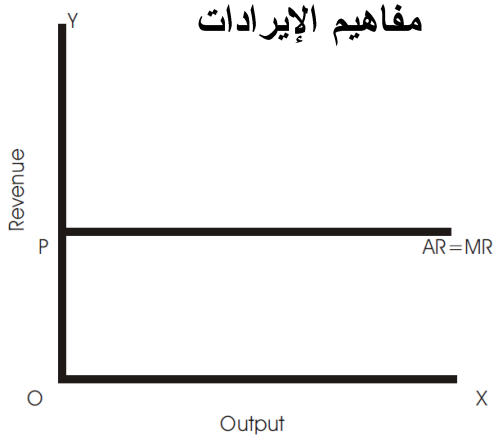

Fig. 9.1

معادلة:

العلاقة بين AR وMR في إطار المنافسة غير الكاملة (المتالية) موضحة في الشكل9.2 أدناه AR وMR هما منحنين متوسط هامش الإيرادات على طول محورX يتم قياس الإنتاج وعلى طول محور Y تقاس الإيرادات التي وصل عليها البائع، من الملاحظ عندما ينخفض AR فان $AR < MR$.

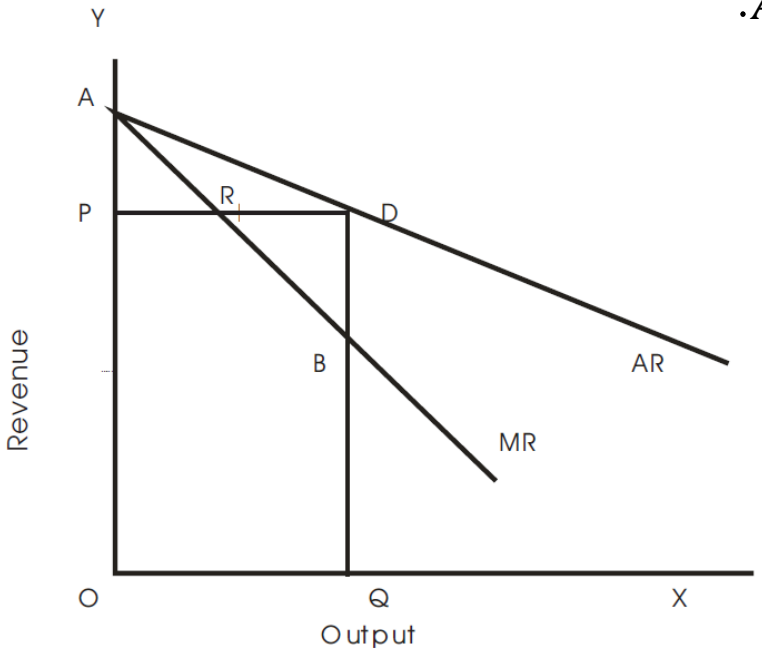

Fig. 9.2

العلاقة العامة بين AR وMR على النحو التالي:

1. عندما ينخفض AR (ينحدر لأسفل)، MR تقع أدني AR ($AR < MR$).
2. إذا كان AR ثابت فإن($MR = AR$)

(في اطار المناقشة المتالية الشكل 9.1)

3. عندما يكون المنحنيان AR وMR خطان مستقيمان تم رسمهما عمودياً من أي نقطة في المنحى AR إلى المحور Y سوف تقطع إلى أجزاء متساوية من قبل منح MR.

$RD = PR$ الرسم البياني في الشكل 9.2 يوضح ذالك.

عندما يكون منحنيAR و MR ليس خطوط مستقيمة ولكن إما محدبة أو معقرة إلى الأصل، فإن منحني الإيرادات الحدية لن يقع في منتصف المسافة من منحي الإيرادات المتوسطة.

أسئلة للمراجعة:

1-ما الذي تفهمه عن ناتج الإيرادات الحدية؟

2- ما هو المقصود بقيمة المنتج الهامشي؟

3- وضح العلاقة بين متوسط الإيرادات والإيرادات الحدية؟

4-وضح العلاقة بين متوسط الإيرادات والإيردات الحدية في ظل الإحتكار؟

5-ماهي العلاقة بين إجمالي الإيرادات والإيرادات الحدية ومتوسط الإيرادات؟

6-أحسب TR، AR، MR من الجدول التالي:

Price per unit (Rs.)	*Demand (units)*
1	100
2	90
3	70
4	60
5	50
6	40

7- ما هي العلاقة بين السعر والإيرادات الحدية للشركة المنافسة؟

8- لماذا منحني إجمالي الإيرادات يواجه الشركة المنافسة خط مستقيم يمر من خلال الأساسي.

9- لماذا AR عاده ما يساوي MR لشركة تنافسية؟

أشكال السوق وتحديد الأسعار

معني السوق

تشير كلمة" **السوق**" إلى مكان أو منطقة يجتمع فيها المشترون والبائعون عموماً لشراء أو بيع سلعة معينة. في الإقتصاد تستخدم كلمة " **السوق**" بمعني مختلفة فإنه يشير إلى سلعة معينة تباع وتشتري بدلاً من مكان أو منطقة. على سبيل المثال، سوق القطن، وسوق الشاي ...إلخ. أي ترتيب فعال لجلب المستثمرين والبائعيين في إتصال مع بعضهم البعض يعرف في الإقتصاد بالسوق تكمن أساسيات السوق فيمل يلي:

1-لا يقتصر السوق على مكان معين، ولكن المنطقة كلا حيث ينتشر المسترون والبائعون للسلعة.

2- يجب أن يكون هنالك المشترين والبائعون ولكن ليس من الضروري وجودهم المادي- في هذه الأيام يمكن أن تبيع السلع من خلال المواقع أو أسواق السوق الإلكترونية أو من خلال وسائل التواصل الهاتفية.

3- يجب أن تكون هنالك سلعة، يتم شراؤها وبيعها.

4- ينبغي أن يكون هنالك تفاعل حر بين المشترين والبائعين بحيث يتم الإتفاق على سعر واحد فقط للسعلة.

أشكال السوق

قامم الاقتصاديون بتصنيف الأسواق على أساس:

(أ) عدد المشترين والبائعين للسلعة.

(ب) طبيعة السلعة التي ينتجها البائعون.

(ت) درجة الحرية في حركة البضائع والعوامل.

(ث) سواء كانت المعرفة من جانب المشترين والبائعين فيما يتعلق بالأسعار في السوق كاملة أو غير كاملة.

ميز الإقتصاديون على أساس هذه المعايير بين أربعة أشكال أساسية للسوق:

1-مناقسة مثالية.

2-الإحتكار.

3-المنافسة الإحتكارية.

4-إحتكار القلة

يتم مناقشة أشكال هذه الأسواق كما هو مبين أدناه:

المنافسة المثالية

يقال أن السوق يكون مثالياً عندما يكون هنالك عدد كبير والمشترين والبائعين للمنتج، وهنالك غياب كامل للتنافس بين الشركات . كما أن الشركات تبيع منتجات متجانسة.

ملامح المنافسة الكاملة:

وتتخلص السمات الهامة لهذا النوع في السوق على النحو التالي:

1/ عدد كبير من المشترين والبائعين:

عندما يكون عدد البائعين والمشترين كبير لا يمكن للمشتري أو البائع بمفرده أن يؤثر على سعر السوق والمنتج من قبل عمله المستقبل.

والسبب وراء ذلك، هو أن كل مشتري، وبائع، يشتري ويبيع كمي ضئيلة جداً من إجمالي الناتج.

2/ منتجات متجانسة:

تنتج الشركة منتجاً يقبله العملاء على أنه متجانس ومطابق. لا توجد طريقة تمكن المشتري في التمييز بين المنتجات التي تباع من قبل البائعين المختلفين. أن افتراضات عدد كبير من البائعين والمشترين والمنتج المتجانس يشير إلى أن شركة واحدة هي من تعدد السعر المتداول. فإن منحني الطلب ومتوسط منحني الإيرادات يمتاز بمرونة خيرمحدودة. أي أن منحني الطلب هو عبارة عن خط مستقيم موازي لمحور الإنتاج. وبالتالي فإن الشركة تحت سقف المنافسة الكاملة تبيع أي كمية من الناتج بسعر السوق السائدة.

3/ الدخول الحر وخروج الشركات: لكل شركة الحق في الانضمام أو الخروج من هذه الصناعة. إذا حققت الصناعة أرباحاً يمكن للشركات الجديدة دخول السوق لتقاسم هذه الأرباح. وبالمثل إذا الصناعة تعاني من خسائر يمكن للشركات الفردية الإقلاع عن السوق.

4/ عدم وجود لائحة حكومية: لا يوجد تدخل حكومي في السوق في شكل ضرائب، دعومات تقنين السلع الأساسية وغيرها.

5/ سعر موحد: يسود في وق معين سعر موحد لسلعة ما جميع أرخاء السوق. أن الشروط الخمسة المذكورة أعلاه تتعلق بالمنافسة الخالصة. تتطلب المنافسة الكاملة الإفتراضات/ الشروط الأضافية التالية لكي تتحقق:

6/ معرفة كاملة عن أوضاع السوق: ان يكون لدي المشترين والبائعين المعرفة الكاملة بسعر المعاملات التي تجري في السوق.

7/ الإنتقال المثالي للعوامل: يمكن لعوامل الأنتاج الإنتقال بحرية من شركة إلى آخري من هذه الصناعة. ويمكنكم أيضاً الإنتقال من وظيفة إلى آخري، وبهذه الطريقة تفسح المجال لتعلم مهارات جديدة.

8/ عدم وجود تكاليف البيع والنقل عدم وجود تكاليف البيع والتكاليف الترويجية الأخري في السوق الكامل.

تحديد السعر والإنتاج في ظل المنافسة المثالية

يتم تحديد سعر التوازن في ظل المنافسة المثالية ليس من قبل البائع/ شركة بل من قبل الصناعة (جميع الشركات معاً) فالسعر الذي تحدده الصناعة، تقبله جميع الشركات وبالتالي، فإن البائع الفردي/ الشركة هو من يحدد سعر التداول في أوضاع السوق المثالية. كما هو موضح مع مساعدة الرسوم البيانيه أدناه:

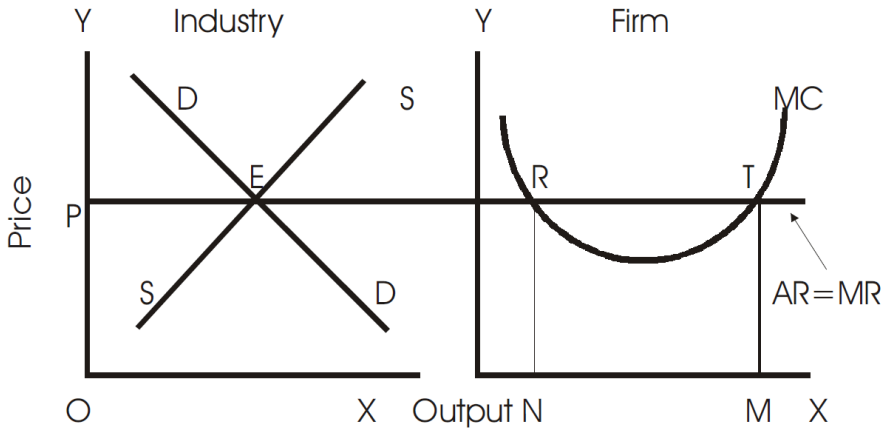

Fig. 32

في الرسم البياني(الصناعة)DD وSS هما منحي العرض والطلب على التوالي. نقطة المساوي بين SS وDD هيE وهي التوازن. عند هذه النقطة يتم تحديد السعر OP . يعتبر سعر OP مقبولاً من قبل جميع الشركات في السوق المثالية، ويتم من خلاله بيع أي كمية من السلع. وبالتالي، متوسط منحني الإيرادات التي تواجهها الشركة الفردية، هو خط أفقي مستقيم موازي لمصدرX أو المرونة المثالية، الآن دور الشركة هو تحديد توازن الإنتاج الجدير بالتركيز أن البائع سوف يبيع أو ينتج هذا المستوى من الإنتاج، حيث يتم تعظيم أرباحه ويتم تعظيم الربح عندما إستفتاء الشرطين الثاليين:

1. MC=MR

2. أن يقطع منحنى MC منحنى MR في أسفل.

من الملاحظ في الرسم البياني الثاني (الشركة) أن هنالك نقطتا التوازن T و R وفيهما يتم إستيفاء الشرط الأول، مع ذلك فإن النقطة T تستوفى الشرطين معاً. وبالتالى فإن الشركة تتمتع بالتوازن عند النقطة T مستوى OM، وإنتاج مستوى OM عند سعر OP، فإن الشركة لن تتوقف عن الإنتاج عند النقطة R لأنه خارج هذه النقطة MC > AR وبالتالى لا يزال ما يكفى في المجال تحسب وتعظيم الأرباح. وبالمثل فإن أي مستوى إنتاج أكبر من OM سيجلب الخسائر للشركة وبينما أن MC > AR (=MR) أبعد من النقطة T.

هنالك ثلاث إحتملالات على المدى القصير للشركة.

(أ) عندما تحقق الشركة أرباحاً غير طبيعية (AC>AR)

(ب)عندما تكسب الربح العادي فقط.

(ت)عندما تتكبد خسائر ولكنها لا تقلق، وسوف تعمل الشركات حتى تكون قادرة على الحصول على التكاليف المتغييرة للإنتاج فإنها سوف تغلق أعمالها عندما لا تستطيع أن تكسب حتى متوسط التكاليف المتغيرة للإنتاج.

الإحتكار:

وقد إستمدت كلمة الإحتكار في اللغة اليونانية (Monos) تعنى واحد و(Polus) تعنى البائع والإحتكار هو وضع السوق حيث يوجد بائع واحد للمنتج ولديه السيطرة الكاملة على توريد تلك السلعة، وهو ينتج المنتج الذي ليس له بدائل متاحة، وبالتالى فسوق الإحتكار لديه الميزات التالية:

1. وجود بائع واحد للمنتج.
2. لا توجد بدائل متاحة للسلعة التي ينتجها البائع المحتكر.
3. وجود قيود على دخول أو خروج الشركات الآخري.
4. لا يوجد تميز بين الشركات والصناعة في ظل الإحتكار
5. البائع هو من يضع الأسعار.
6. الشركة الإحتكارية تجنى أرباحاً طائلة على المدي القصير والطويل.
7. عدم الإهتمام بتكاليف البيع.
8. للمحتكر القدرة على مواكبة التمييز السعرى، مما يعنى أنه يفرض أسعار مختلفة لمنتجاته على مشترين مختلفين.

دعونا نرى الآن ما هي أسباب الإحتكار:

1. يمكن أن ينجم الإحتكار عن الملكية الحصرية للمواد الخام الهامة أو معرفة تقنيات الإنتاج.

2. حقوق براءات الإختراع التي تحصل عليها الشركة لمنتجاتها.
3. حواجز التجارة الخارجية التي تفرضها الحكومة مما يمنع أي شركة أجنبية في الدخول من هذه الصناعة.
4. السياسة السعرية التي تعتمدها الشركات القائمة والتي تمنع الشركات الجديدة من الدخول.

المنافسة الإحتكارية:

يوجد في السوق الإحتكارية عدد كبير من البائعين ولكن كل بائع لديه منتج مختلف عن منتجات منافسيه، ما تنتجه إحدى الشركات، لا تنتجه شركة أخرى. في الواقع لكل شركة نوع من الإحتكار المعدود على منتجها وبالتالى وتسمى "المنافسة الإحتكارية".

الإحتكارية:

1. عدد كبير من الشركات: فإن عدد الشركات التي تمثل الصناعة كبير إلى حد ما.
2. **تمايز المنتجات:** في ظل المنافسة الإحتكارية كل شركة تنتج منتج مختلف، يمكن تمييز شكل أو جودة المنتج بإستخدام أنواع مختلفة من المواد الخام، من خلال الصفة، اللون، التعبئة والتغليف، التصميم، المتانة...الخ. على سبيل المثال، العديد من الشركات المختلفة نتج المشروبات الغازية مثل كوكالا، لميكا اسبرايت سفن أب ، على الرغم من أن المكونات هي نفسها، ولكن المنتجات تحمل أسماء علامات تجارية مختلفة.

3. حرية الدخول والخروج: تتمتع الشركات الخاضعة للمنافسة الإحتكارية بحرية الدخول إلى هذه الصناعة أو تركها في أي وقت.
4. التسعير الفردي من قبل الشركات: في هذا النوع من السوق، كل مُنتج فردي لديه سياسة تسعير مستقلة.
5. تكاليف البيع: تسعى جميع الشركات إلى تعزيز مبيعاتها من خلال الإنفاق على الإعلانات وغيرها من الأنشطة الترويجية مثل تحفيز موظفين المبيعات والهدايا وغيرها.
6. في ظل المنافسة الإحتكارية يسود التسعير وغير التسغير.

إحتكار القلة:

إحتكار القلة هو هيكل السوق حيث يوجد عدد قليل من المنتجين والباعة لسلعة ما (ولكن أكثر من منتجين أثنين) يتنافسوا مع بعضهم البعض. (قليل) يعنى عدد كافى في الشركات التي تراقب إجراءات منافسيها والتصرف وفقاً لذلك، لا يمكن للشركة أن تتخذ إجراءات مستقلة دون التفكير في الطريقة التي سوف تتفاعل بها الشركات الخصم، على وجه التحديد قلة قد تعنى ثلاث أو أربع أو عشرين أو ثلاثين شركة بما في ذلك بعض اللاعبين الكبار من حيث أن غيرها من الشركات الضغيرة من منتجى السيارات ذات العجلتين (بجاجا – هيدر – هوندا، كنيتك، ياماها...الخ) أو ذات الأربع عجلات (أمبسرور، ماروتي، تاتا، ماهندور أن ماهندرا...الخ)، مصنعي أجهزة التلفاز (ب ب ل، قولكانوا،، أونيدا، وإل جي، سامسونغ، سوني...الخ) هذه أمثلة على إحتكار القلة، هنالك نوعان لإحتكار القلة:

إحتكار القلة الخالص:

هو سوف تتجانس فيه المنتجات وهنالك ترابط متبادل بين الشركات فأي تغير في السعر من قبل إحدى الشركات فله تأثير كبير على مبيعات الشركات الآخري مما يدفعوها إلى تغيير أسعارها، يمكن أن نجد أمثلة على إحتكار القلة الخالص في صناعات مثل الأسمنت والفحم والغاز والصلب...الخ.

متباينة إحتكار القلة:

تحت مظلة إحتكار القلة المتباينة تكون المنتجات بدائل متاحة لبعضها البعض فإذا أقبلت إحدى الشركات على تغيير السعر فإن ذلك لن يؤثر كثيراً وبصورة مباشرة على الشركات الخصم، أمثلة على متباينة إحتكار القلة مثل: الثلاجات، أجهزة التلفاز، ومكيفات الهواء، السيارات، الدراجات البخارية، الدراجات النارية والقهوة سريعة الذوبان....الخ.

خصائص إحتكار القلة:

بعض السمات الهامة لإحتكار القلة كما يلي:

الترابط:

لا يمكن للشركة تحت مظلة إحتكار القلة إتخاذ قرار السعر والإنتاج مستقلة بما أن عدد الشركات المتنافسة محدود، يتعين على كل شركة أن تأخذ في الإعتباررردود أفعال الشركات المنافسة فإن قرار الأِعار والإنتاج في إحتكار القلة له تأثير كبير على قرار الأسعار والإنتاج بالنسبة للشركات المنافسة.

منحي الطلب غير المحدد:

لا يمكن لشركة إحتكار القلة أن تتوقع المبيعات بشكل صحيح، كما لا يمكنها أن تتأكد من طبيعة منحنى الطلب الخاص بها. فأي تغيير في السعر أو الإنتاج من قبل أحدى الشركات عادة ما يؤدي إلى سلسلة من ردود الأفعال من قبل الشركات المنافسة. لذلك يظل منحنى الطلب الخاص بشركة إحتكار القلة غير محدد (غير محدد ومتحول) وبالتالى عندما يتم تحديد السعر في ظل إحتكار القلة فإنه يسود لفترة طويلة، وفقاً لبول سويزي فإن شركات إحتكار القلة تواجه الطلب الملتوى للسعر الجارى كما هو مبين في الشكل أدناه إذا خفضت شركة أسعار منتجاتها، فإن الشركات الآخري سوف تحزو حزوها أيضاً بنسبة أن منحني الطلب غير مرت للغاية عند جزاءه الأفل EB، ونتيجة لذلك، فإن الشركة التي خفضت السعر لن تكسب أي شيء في ذلك العمل، إذا رفضت السعر فوق السعر السائد OP فإن الشركات الآخري لن تعزو حزوها هذه المرة منحنى الطلب فوق السعر السائد(الجزء العلوى) AE أكثر مرونة.

وبالتالى فإن الشركة سوف تخسر بسبب ذلك لذلك سيبقي السعر أكثر أو أقل إستقراراً في ظل حالة إحتكار القلة، منحنى الطلب يلتوى (يميل) عند النقطة E.

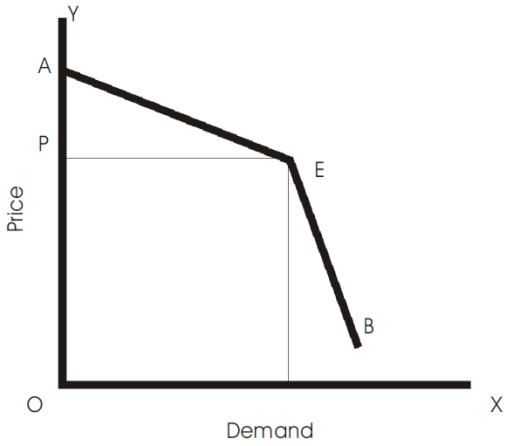

Fig. 10.1

3. **دور تكاليف البيع:** يلعب الإعلان والدعاية وتقنيات المبيعات الأخر دوراً هاماً في عملية إحتكار القلة عادة ما توظف شركة إحتكار القلة التقنيات المختلفة في ترويج المبيعات بجذب عدد كبير من المستثمرين وتحقيق أقصى قدر من الأرباح، تكلفة البيع لها تأثير مباشر على مبيعات شركة إحتكار القلة.
4. **صلابة السعر:** عادة ما تلتزم شركة إحتكار القلة بالسعر، والذي يتم تحديده بعد الكثير من التخطيط والمشاورات، مع الشركات المنافسة لذلك فإن الشركة التي تلجأ إلى خفض الأسعار لأنه سيؤدي إلى أعمال انتقامية من قبل الشركات المنافسة مما يؤدى إلى حرب أسعار. كما أن شركة إحتكار القلة أيضاً في المنافس قد لا يحذو حذوها ونتيجة لذلك فإن الشركة سوف تفقد العديد من عملائها.
5. **سلوك المجموعة:** فإن قرارات الأسعار والناتج الذي تتخذه شركة إحتكار وقلة لها تأثير مباشر على الشركات المنافسة. أن الترابط بين الشركات يجبرها على التفكير في إطار التعاون المشترك. تحاول الشركات تحقيق أقصى قدر من الأرباح من خلال العمل المشترك فبدلاً من إستراتيجية السعر والإنتاج المستقل، فإن شركات إحتكار القلة تفضل قرارات المجموعة التي من شأنها حماية مصالح الجميع.

الإحتكار الثنائي:

الإحتكار الثنائي هو نوع من السوق لا يوجد فيه سوى أثنين من البائعين يمكن أن يكون الإحتكار مع أو بدون تمايز المنتجات، فإن السمة الهامة للإحتكار الثنائي هي أن الشركة أن تنظر بعناية في الآثار غير المباشرة لقرارها الخاص بتغيير سعرها أو إنتاجها أو كليهما.

أسئلة للمراجعة:

1. ما هو المقصود بالسوق في الإقتصاد؟
2. ما هو نوع منحنى الطلب الذي يحث للشركة في ظل المنافسة المثالية؟
3. وضع ملامح المنافسة الإحتكارية، قارن بين منحنيات الطلب في ظل المنافسة الإحتكارية والإحتكار؟
4. كيف يحدد البائع الأسعار في ظل المنافسة المثالية؟ وما هي سمة العلاقة لعدد كبير من البائعين في هذا السياق؟
5. تعريف السوق.
6. تعريف الإحتكار.
7. ما هي المنافسة المثالية؟ وضع ملامحها الرئيسة.
8. ما هو إحتكار القلة؟ ناقش سماته المميزة.
9. مميزين المنافسة المثالية والإحتكار.
10. وضح الملامح الرئيسة للإحتكار.
11. تعريف سعر التوازن
12. كيف يختلف إحتكار القلة عن المنافسة الإحتكارية؟
13. ما هي المنافسة الإحتكارية؟ وكيف تختلف عن المنافسة المثالية؟
14. أذكر خمسة شروط لأزمة كي تسود المنافسة المثالية في السوق
15. في ظل المنافسة المثالية هو من يأخذ بالسعر الجاري أما في ظل الإحتكار فهو صانع الأسعار.

16. أكتب مذكرة قصيرة عن:

(أ) المنافسة المثالية

(ب) منتج متبايين

(ت) منحنى الطلب للبائع تحت أشكال السوق المختلفة

(ث) إحتكار القلة.

17. كيف تؤثر الزيادة في سعر السلعة البديلة في الإستهلاك على سعر التوازن؟

18. ماذا تقول نظرية فاد عن المجاعة؟

19. ماذا تعنى الجدوى الإقتصادية للصناعة؟

20. اعطى مثالاً واحداً لكل من التدخل المباشر وغير المباشر في آلية السوق

21. ما الذي تفهمه في(أ) سعر التحكم(ب) دعم السعر؟

22. سم ثلاث أشكال أسواق للمنافسة غير المثالية

23. ما هو شرط تعظيم الأرباح للشركة تنافسية على المدعى الطويل؟

24. ما المقصود بالربح غير الطبيعي؟

25. ما المقصود بالخسائر غير الطبيعية؟

26. ما هو سعر التعادل؟

27. كم عدد الشركات في سوق الإحتكار؟

28. ما هو كارتل؟

29. ما هو شرط تنظيم الأرباح للشركة الإحتكارية؟

30. ما هي التشريعات المضادة للإحتكار؟

31. أعطي مثالين على السوق التنافسية الإحتكارية؟

32. ما هي تكاليف البيع؟

33. ما هي تكاليف الإعلان؟

34. ما هو الإعلان المقنع؟

عوامل تحديد السعر:

العامل هو العامل البشرى أو المادي الذي يسهم في الإنتاج، يمكن أن يكون العامل عامل، آلة، مبنى أو قطعة أرض. كل عامل لديه نوع من تخزين الطاقة الإنتاجية التي تبذل عند إستخدامها في الإنتاج، وتسمى هذه القوة الإنتاجية أو المساهمة الفعلية في الإنتاج بخدمات العامل يطلب المنتجون بخدمات العامل من طرف اصحاب خدمات العامل في الإقتصاد تسهم عوامل الإنتاج في إنتاج السلع والخدمات، والتي تصنف في نطاق واسع بالعوامل البشرية وغير البشرية.

العمل الذي يقدمه العامل فهو عامل إنساني، في حين أن المباني والآلات، ورأس المال فهو عامل غير إنساني، عندما ما " **نقول أسعار العوامل**" يعنى سعر عامل يجب الوصول عليه لتقديم خدماتها، يحصل العامل على أجر وإستخدام رأس المال يكافئ بفائدة. الأرض والتي تعتبر عاملاً هاماً للإنتاج، فهي تكسب الإيجار، ورجل الأعمال الذي يأخذ مخاطر الأعمال في بيئة عدم اليقين فهو يكسب الأرباح سواء أكانت إيجابية أو سلبية.

يتناول هذا الفصل شرح كيفية تحديد أسعار عوامل الإنتاج من قبل قوى العرض والطلب، يتم تحديد أسعار خدمات العوامل بنفس الطريقة المتبعة في تسعير المنتجات، يكمن الفرق في محددات عامل العرض والطلب.

الطلب على العامل:

يتم تحديد سعر خدمة العامل حسب العرض والطلب على هذا العامل، فإن المنتجين يطلبون خدمات عاملية مختلفة الإنتاج السلع والخدمات في السوق. كل منتج يواجه مشكلة إتخاذ القرار بشأن المبلغ الذي يتعين عليه دفعه مقابل عوامل الخدمات. هذا

هو واحد من الأسئلة الجوهرية التي تواجه المنتج. وفي مثل هذه الحالة يجب عليه أن يعرف المساهمة التي يقدمها العامل، ومقدار زيادة عامل إضافي يضاف إلى إجمالي الناتج الذي تنتجه الشركة فيتم تحديده في ذلك الوقت. تسمى هذه المساهمة الإضافية في الإقتصاد بالمنتج الهامشي للعمالة/ العامل. وبالتالى فإن المنتج الهامشي والمنتج المادي الهامشي (NPP) للعمالة/العامل فهو الإنتاج الإضافي الذي يحدث للناتج الإجمالي عن طريق إستخدام وحدة واحدة أخرى للعمالة/ العامل على سبيل المثال، إذا قام 5 عمال ببناء 20 متراً من طول الطريق في يوم واحد، وعندما ينضم عامل واحد إليهم يبلغ طول الطريق 25 متراً، فإن مساهمته العامل السادس من إجمالي العمل هي 5 أمتار، هذه تعتبر الإنتاجية المادية الحدية للعامل السادس، ثم تطوير مفهوم NPP في المقام الأول فيما يتعلق بالعمل، ولكنه ينطبق أيضاً على العوامل الأخرى مثل الأرض، ورأس المال والتنظيم، وبالتالى سعر العمل، أي الأجور تعتمد على NPP العمل. فإن المنتج سوف يساوي تكلفته الحدية للإنتاج السلع مع إنتاجية التكلفة الحدية في العمالة ذلك لتحقيق أقصى قدر من الإشباع/الأرباح. وبالتالى- MPP تعتبر في غاية الأهمية في نظرية عامل التسعير تظهر الإنتاجية المادية الحدية للعمالة في الجدول والشكل(1.11) أدناه:

Units of labour	*Total Physical Product*	*Marginal Physical Product*
1	5	5
2	11	6
3	22	11
4	41	19
5	65	24
6	95	30
7	121	26
8	145	24
9	162	17
10	171	9

تزداد الإنتاجية المادية الحرية للعمالة مع توظيف عمال إضافيين، ولكن بعد نقطة معينة تبداء في الإنخفاض بإستمرار.

إن الإنخفاض في NPP بعد الوحدة السادسة في العمل ليست بسبب الإنحراف في مستوى الكفاءة لدي العمال ولكن نظراً للأسباب التقنية التي لا تسمح بإستمرار الزيادة في وحدة العمال ما يتعلق منها بالعوامل الآخري، ترتفع، إجمالي الإنتاجية المادية لليد العاملة بمعدل متزايد ثم بعد ذلك بمعدل تناقصى كما هو مبين في الجدول أعلاه.

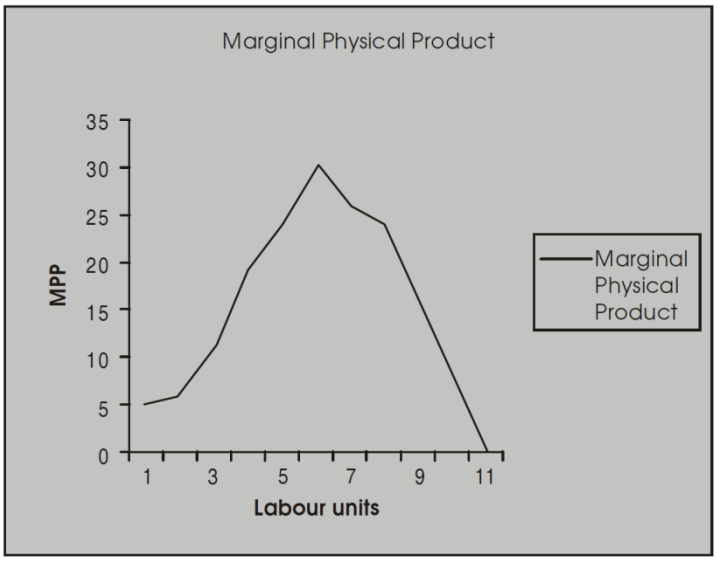

كل مُنتج مهتم يكسب الإيرادات سوف يحصل عليها من خلال توظيف عامل، وبعبارة أخرى، فإن الشركة تهتم بقيمة المال في MPP في العمل أكثر من الإنتاجية من الناحية المادية، تقدر قيمة المال في المنتج البدئي الهامشي عن طريق ضرب MPP بسعر المنتج وبالتالى XMPP =VMP سعر المنتج.

يجب على المنتج أن يقارن تكاليفه الحدية لإستخدام عمالة إضافية مع ما يضيفه إلى إجمالي الناتج أي الإيرادات الإضافية الهامشية، فإن الإيرادات الإضافية التي يتم الحصول عليها وذلك بإستخدام وحدة أخرى من العوامل تسمى مُنتج الإيرادات

الحرية(MRP). فإن (MRP) هو مصطلح أكثر أهمية من MPP، ويمكن إيجاد MRP عن طريق ضرب MPP بالعائدات الهامشية للمنتج الذي تنتجه الشركة بالتالي فإن:

MRP = MPP × MR الجدول أدناه يوضح كيفية حساب MRP.

دعونا نأخذ قيمة 5 روبية كسعر لكل وحدة من السلع المعنية، وعلاوة على ذلك، يفترض أن هناك منافسة في سوق العامل، بحيث يبقى السعر نفسه في جميع مستويات العامل المطلوب والمورد. في حالة السعر الثابت فإن MR يساوى السعر، وبالتالى في ظل المنافسة المثالية فإن MRP يساوي VMP. فإن منحنى الطلب الخاص بالشركة لعامل واحد هو قيمة منحنى المنتج الهامشي.

Units of labour	*Marginal Physical Product (in units)*	*Marginal Revenue Product (in Rs.)*
1	5	25
2	6	30
3	11	55
4	19	95
5	24	120
6	30	150
7	26	130
8	24	120
9	17	85
10	9	45

فإن منحنى MRP مثل منحنى MPP له شكل مماثل. فإنه يرتفع أولاً ثم ينخفض بشكل مستمر.

محددات الطلب على عامل متغير لشركة فردية كالتالي:

1. أسعار المدخلات كلما إرتفع سعر العامل كلما قل الطلب على خدماته.
2. المنتج المادي الحدي للعامل.
3. سعر السلعة المنتجة من قبل العامل

4.كمية العوامل الآخري التي تشترك مع العمل.

5.أسعار العوامل الآخري

6.التقدم التكنولوجي الذي أدي إلى تغيير MPP جميع المدخلات ومن ثم الطلب.

إن الطلب على العامل في السوق ليست بالإضافة الأفقية البسيطة على منحنيات الطلب للعوامل الفردية، ذلك لأن السعر الذي تنخفض فيه العوامل عادة ما يستخدم المنتجون المزيد من هذا العامل ويوسعون إنتاجهم، فإنه سيؤدى إلى تحول إنخفاض في المعروض في السلعة مما يؤدى إلى إنخفاض سعر السلعة، حيث أن السعر هو أحد مكونات منحنيات الطلب للشركات الفردية للعامل، فإن هذه المنحنيات تتحول نحو الأسفل إلى اليسار، يظهر منحنى طلب السوق على اليد العاملة في الشكل 11.2.

عند WI معدل الأجور، ON يمثل طلب الشركات لمستوى العوامل، ومع إنخفاض معدل الأجور إلى W2 يزيد الطلب أيضاً على OM.

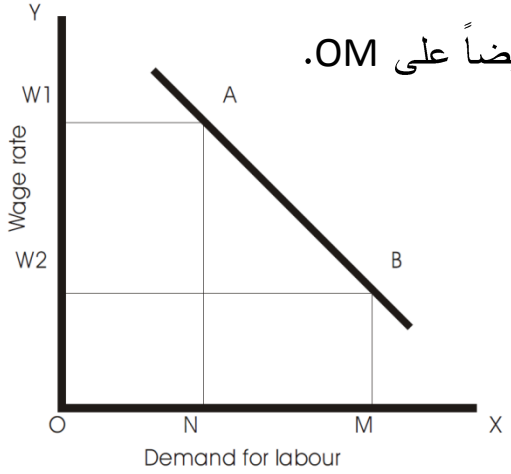

Fig. 11.2

توفر عامل :

لتحديد عرض العمالة، نفترض أن العمالة متجانسة أي أن جميع وحدات العمالة متطابقة مع بعضها البعض، العوامل الهامة التي تحدد عرض السوق في العمالة كما يلي:

1. سعر العمل، أي معدل الأجور.
2. مزاق المستهلكين الذي يؤثر على التوازن الضارب بين أوقات الفراغ والعمل.

3. حجم السكان.

4. نسبة مشاركة العمالة.

5. التوزيع المهني والتعليمي والجغرافي في العمالة.

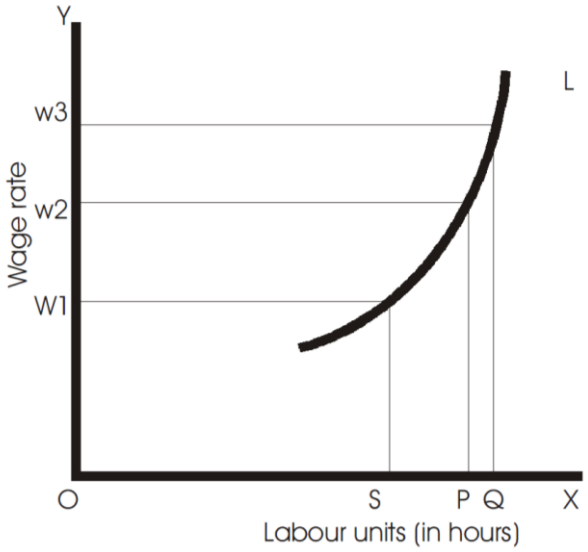

Fig. 11.3

إن العلاقة بين عرض اليد العاملة ومعدل الأجور تحدد منحنى العرض، وبالتالى هنالك عوامل أخرى غير معدل الأجور يفترض أن تكون ثابتة عند تحديد منحى عرض اليد العاملة، يبين الشكل 11.3 منحنى العرض للعمالة الفردية.

عندما يكون معدل الأجور W1 يكون العامل الفردي في حالة توازن في العمل بساعات OS مع زيادة معدل الأجور إلى W2 تزداد ساعات العامل أيضاً إلى OP. ومع ذلك في بعض الأجور ذات المعدل العالى قد تنخفض ساعات العمل، وهذا مبين في الشكل أعلاه، عندما يرتفع معدل الأجور إلى W3 يعمل الفرد ساعات OQ.

من الملاحظ أن الفرد يعمل أقل من معدلات W2. كما يتضح في حقيقة أن CPQ >SP. فكل ما زاد معدل الأجور أكثر، كل ما إنخفض عدد الساعات الموفرة للعمل أكثر فإن سلوك العمال الذين يتلقون أجور بمعدلات أعلي ينتج منحنى عرض منحني للخلف بالنسبة للعامل كما هو مبين في الشكل: 11.4

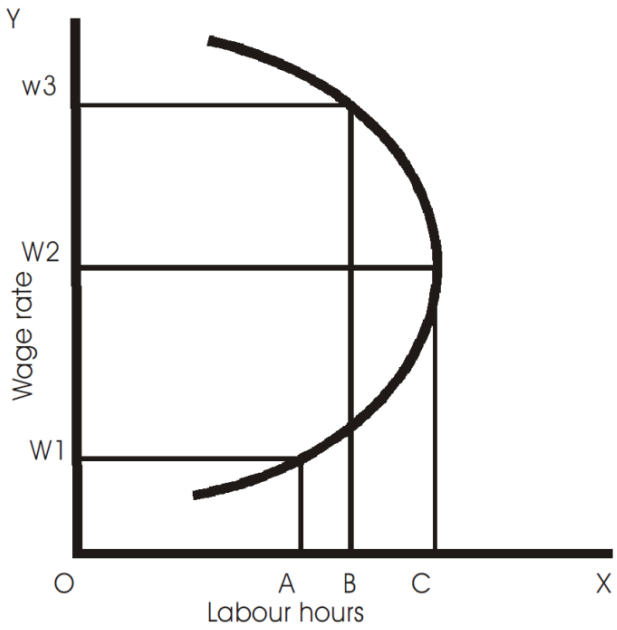

Fig. 11.4

عندما يزداد معدل الأجور إلى نقطة ما، فإنه يعطى حافز للعامل للعمل أو تقديم المزيد من الساعات ولكن عندما يزيد معدل الأجور بشكل أكبر فإنه يخلق عدم الرغبة في العلم لساعات أطول. فإن السبب وراء ذلك هو أن ساعات العمل الطويلة تعنى ساعات فراغ أقل، مع إرتفاع معدلات الأجور، يرتفع دخل الفرد أيضاً، والذي يمكنه من الحصول على المزيد من أوقات الفرغ، وبالتالى، وبعد مستوى معين في معدل الأجور تناقص الساعات بالنسبة للعامل التي يفضل إستخدام دخله المتزايد في المزيد من الأنشطة الترفيهية، فهذا يعنى أنه مع وصول الدخل إلى المستوى المطلوب التوفير مستوى معيشي وربح، فإن العمال يرغبون في الحصول على المزيد من الإجازات، وساعات عمل أقل يومياً، بدلاً من العمل بمعدلات أجور

أعلي، إلا أن منحنى العرض الإجمالي للعمل لا يتم بهذه الكيفية. يرى الإقتصاديون أنه في المدى القصير يمكن أن يتحقق هذا النموذج ولكن على المدي الطويل، يجب أن يكون منحنى العرض منصوراً إيجابياً، وإرتفاع الأجور قد يرفع بعض الناس للعمل لساعات أقل، ولكن أيضاً يجذب عمال جدد في السوق على المدعي الطويل.

تحديد سعر العامل في إطار المنافسة المثالية، وبالتالى يمكننا تحديد سعر العامل في الأسواق المثالية من خلال منحنيات عرض وطلب العامل، الشكل 11.5 يوضح كيفية تحديد السعر ذلك من خلال تقاطع هاذين المنحيين. في الشكل OW يمثل توازن الأجر، ثم أن OM يمثل مستوى التوظيف وبالتالى نجد أن تحديد معدل الأجور يماثل كيفية تحديد سعر السلعة، غير أن محددات العرض والطلب للعامل تختلف عن تلكم الخاصة بالسلع، إن الطلب على العوامل هو الطلب المستمد أي، أن الطلب ينشاء بسبب الطلب على السلع المختلفة التي إستخدام في إنتاجها هذه العوامل، فإن توفير اليد العامة لا يتم تحديده مثل تكاليف عرض السلع، بل يتأثر بمواقف العمال تجاه العمل والترقية.

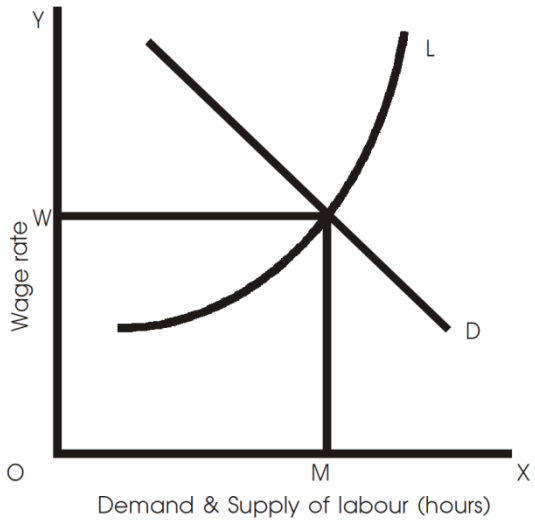

Fig. 11.5

نظرية الإنتاجية الحدية:

تسعى نظرية الإنتاجية الحدية إلى شرح كيفية تحديد عوامل الخدمات، كما سبق فإن الشركة تعمل لأجل الأرباح، وبالتالى فإنها لن تدفع أي عامل أكثر من إنتاجيته الحرية– وبالتالى فإن الإنتاجية الحدية تحدد سعر العامل– فإن رجل الأعمال سوف بتبديل عامل بأخر حتى تتساوى الإنتاجيات الحدية لجميع العوامل، على هامش العمل فإن المبلغ المدفوع للعامل المعني فإنه يساوي قيمة إضافة عامل إضافي، من خلال توظيف وحدة عامل، إذا كان معدل الأجور السائد أقل من الإنتاجية الحدية فسيتم إستخدام المزيد من العمالة أن المنافسة بين الشركات سترفع معدل الأجور إلى مستوى الإنتاجية الحدية، وعلى النقيض في ذلك فعندما تكون الإنتاجية الحيية أقل من الأجور، فإن الشركة سوف تقلل من الطلب على اليد العاملة، وبالتالى فإن الأجور ستنخفض إلى مستوى الإنتاجية الحدية، وبهذه الطريقة ومن خلال المنافسة يتمثل الأجر لمساواة إنتاجية العمل الحدية، وهذا ينطبق على عوامل الإنتاج العمل الحدية، وهذا ينطبق على عوامل الإنتاج الآخري، الشكل 11.6 يظهر التوضيح أعلاه MRP تمثل منحنى الإنتاجية الحدية للعمل وهو منحنى الطلب للعامل في معدل الأجورOW، OM يتم إستخدام كمية من العمالة لأن في هذا المستوى من التوظيف فإن الأجر يساوى الإنتاجية الحدية للعمالة.

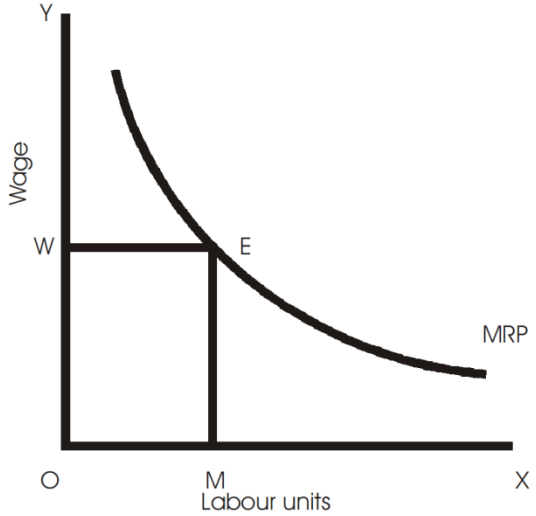

Fig. 11.6

أوجه القصور في نظرية الإنتاجية الحدية

يتم انتقاد من نظرية الإنتاجية الحدية على الأسس التالية:

1. الإفتراض بأن جميع وحدات العوامل متجانسة خاطي، جميع العمال ليسوا على حد سواء، تختلف الكفاءة من عامل إلى آخر، وبالمثل، فإن الوحدات الرأسمالية هي أيضاً من أنواع مختلفة.
2. لا يمكن دائماً إستبدال العوامل المختلفة على النحو المفترض.
3. ومن المفترض أيضاً أن تنتقل العوامل بين مختلف الإستخدامات، فالأرض تفتقر للتنقل، كما أن اليد العاملة ورأس المال هي أيضاً ليست متنقلة تماماً.

اسئلة للمراجعة:

1.من هم الذين يطالبون بالعوامل في الأسواق؟
2. من هم الذين يزودن العوامل في الأسواق؟
3.عرف الإنتاجية المادية الحدية- وكيف تختلف عن الإنتاجية الحدية للإيرادات؟
4. سم إثنين من العوامل التي تحول منحنى طلب العامل؟
5.أشرح الإنحناء الخلفي لمنحنى عرض العمل.
6. الطلب على العمالة هو طلب الحاجة أشرح.
7. ما هو جوهر نظرية الإنتاجية الحدية للتوزيع؟
8. كيف يتم تحديد سعر العامل؟ وضح بإستخدام الرسم التخطيطي.
9. صف نظرية الإنتاجية الحدية للتوزيع؟
10. ما هو طلب الحاجة؟
11. ما هي العوامل التي تحدد المعروض في سوق العمل؟
12. أحسب في الجدول التالي MPP وMRP بالنظر إلى أن وحدة سعر السلعة هي 5 روبية.

Units of labour	*Total Physical Product*	*Marginal Physical Product*
1	6	
2	14	
3	20	
4	39	
5	60	
6	90	
7	115	
8	130	
9	152	
10	161	

أسعار العوامل، والميزة النسبية، والتجارة الدولية

تفسر دراسة التجارة الدولية بالضرورة لماذا تتاجر الدول مع غيرها، فإن السبب المباشر للتجارة الدولية هو وجود إختلافات في أسعار السلع بين البلدان، تنشأ فروق الأسعار بسبب الإختلاف في أوضاع العرض والطلب، وتختلف ظروف العرض بأسباب مثل الهيبات الطبيعية للموارد الإقتصادية، ودرجة الكفاءة التي تستخدم بها العوامل، ومستوى التكنولوجيا، ومهارات العمل ووفرة العوامل وما إلى ذلك.

فإن السبب الأساي في إختلاف الطلب بسبب الدخل، ونمط أزواق الناس في مختلف البلدان. فإن نتيجة التجارة الدولية سوف تكون مساوة أسعار المنتجات وكذلك أسعار العوامل، قبل أن نحلل بقدر أكبر سيكون من الضروري تعريف أنفسنا ببعض المصطلحات الهامة المستخدمة في دراسة التجارة الدولية.

التجارة الداخلية والدولية:

يمكن تعريف التجارة الداخلية أو بين الأقاليم على أنها تبادل للسلع والخدمات بين المقيمين في نفس البلد. أما التجارة الدولية فهي تبادل للسلع والخدمات بين سكان بلد معين

وبقية أنحاء العالم، المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التجارة بين مختلف البلدان، وداخل البلد الواحد. هي نفسها هنالك حرية التنقل لعوامل الإنتاج داخل الأمة، في حين أن التنقل الدولي للعامل ليست حرة. في الحالة الأولي لا توجد فروق بين الأقاليم في أسعار العوامل. فإن العوامل دائماً ما تنجذب نحو المناطق التي تكون فيها أسعارها أعلي، وبالتالى فإنهم سينتقلون في المناطق التي تخفض فيها أسعارهم إلى الأماكن التي يكافئون فيها بمعدلات أعلي. وسوف تستمر هذه الحركة حتى يتلاشي الإختلاف في أسعار العوامل بين المناطق تماماً. أما في الحالة الأخيرة فإن التنقل مقيد بقوانين الهجرة، التي تحول دون حرية تنقل اليد العامل في بلد إلى آخر. فإن القيود لا تقتصر فقط على تدفق العمال ولكن أيضاً لتدفق رأس المال بين الدول، هنالك حواجز إجتماعية وسياسية وثقافية تحد أيضاً من تدفق رأس المال والعمال. فيما يتعلق بتحرك السلع والخدمات داخل الدولة فهي مجاناً، الحواجز الوحيدة داخلياً هي المسافة وتكلفة النقل. في حالة التجارة الدولية، هذا الحركة ليست حرة ذلك بسبب الحواجز المختلفة مثل رسوم الإستيراد والتصدير والحصص وضوابط الصرف بالحواجز غير الجمركية، إلى ذلك البيئة الإقتصادية داخل الأمة هي نفسها تقريباً في جميع المناطق. تتمثل البيئة الإقتصادية الإطار القانوني واللوائح المتعلق بإنتاج السلع وتبدلها.

مرافق البنية التحتية...إلخ هي نفسها داخل البلد، ولكن بين الدول هناك إختلافات كبيرة في البيئة الإقتصادية، فإن التمييز بين التجارة الداخلية والدولية يمكن أن ينظر إليه بشكل ملحوظ في حالة الوحدات النقدية، هنالك إختلافات في أسعار العملات بين البلدان، فالمال وسوق رأس المالي داخل البلد هي نفسها بالنسبة لجميع المناطق التي تحكمها العملة الموحدة التي تعمل على تسهيل تبادل السلع والخدمات ولكن هذا الوضع يختلف في الإطار الدولي، ذلك نسبة للاختلافات النقديه الدوليه . والتي لا توجد في التجارة المحلية.

العامل المطلق لاختلاف السعر :

فانه يحدث عندما يختلف سعر العامل في بلد ما، من حيث القيمه المطلقه عن سعر هذا العامل في بلد أخر. على سبيل المثال إذا كان العامل يكسب 100 روبية عن طرق العمل لمدة يوم واحد في الهند، وفي خلال تقديم نفس العمل يحصل العامل على 500 روبية في اليابان، إذن هنالك فرق في سعر العامل المطلق بين هذين البلدين.

الفرق النسبي لسعر الفرق:

فإنه يشير إلى الفرق في نسب أسعار العوامل بين المناطق أو البلدان، على سبيل المثال، في اليابان يكسب العامل 500 روبية في اليوم، ويكسب رأس المال 2000 روبية وفي الهند يكسب العامل فلنقل 100 روبية ويكسب رأس المال 500 روبية إذن سعر العامل النسبي هو:

في حالة اليابان $\frac{P_L}{P_K} = \frac{500}{2000} = \frac{1}{4}$

في حالة الهند $\frac{P_L}{P_K} = \frac{100}{500} = \frac{1}{5}$

وبالتالى فإن نسبة عامل السعر في الهند أقل من اليابان.

النظرية التقلدية للتجارة الدولية:

نظرية الميزة المطلقة – آدم استميتي وضع آدم استميتي الأساس لتطوير النظرية التقليدية للتجارة الدولية، فإن نظريته معروفة بصورة شائعة بإسم نظرية المميزة المطلقة وفقاً لاستميتي " إذا بلد ما لديه الميزة المطلبة على أخر في أحد خطوط الإنتاج، والبلد له ميزة مطلقة على البلد الأول في خط إنتاج آخر"، إذن فإن كلا البلدين سيكسبان في التبادل

التجارى، وهكذا يوضح كيف ستكسب جميع البلدان من التجارة الدولية، في خلال التقسيم الدولي للعمل، دعونا، نشرح نظرية سميت للتجارة الدولية في خلال أخذ مثال التالى:

فالنفترض أن هنالك بلدان في العالم الهند – أمريكا ونفترض أيضاً أن هنالك نواعان من السلع المتداولة بين هذين البلدين الشاي والمنسوجات، ونستعرض أيضاً ان كلا البلدين يمكن أن ينتج هذه السلع إذا رغبوا في ذلك ونفترض أن أمريكا يمكن أن تنتج 100وحدة من المنسوجات أو 50 وحدة من الأرز بإستخدام كمية معينة من عوامل الإنتاج أو أي مجموعة مركبة من سلعتين بشرط أن تظل نسبة التكلفة البديلة 1:2. وهذا يعنى أن على أمريكا أن تنتج وحدة إضافية من الأرز. وسيكون عليها التخلى عن فرصة إنتاج وحدتين من المنسوجات. بالمثل وبنفس الكمية من عوامل الإنتاج يمكن للهند أن تنتج 50 وحدة من المنسوجات أو 100 وحدة من الأرز أو أي تركيبة أخرى في نسبة الفرصة 2:1. فهذا يعنى أن الهند يجب أن تتخلى عن وحدة من المنسوجات لإنتاج وحدتين من الأرز، وبالتالى، فمن الواضح أن أمريكا لديها ميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات، والهند لديها ميزة مطلقة في إنتاج الأرز. وهذا يعنى، إن هنالك مجالاً للهند لإقامة علاقات تجارية مع امريكا عن طريق التخصص في إنتاج تلك السلعة حيث لكل منهما ميزة مطلقة وبالتالى، فإن أمريكا سوف تتخصص في إنتاج المنسوجات، والهند في إنتاج الأرز للإكتفاء الذاتي هو الوضع عندما لا يكون هناك أي علاقة تجارية مع بقية العالم.

بلدان ينتجان مستهلكان مجموعة من المنسوجات والأرز على النحو المبين في الجول أدناه:

Countries	*Textiles (units)*	*Rice (units)*	*Total output/GNP (units)*
U.S.A.	50	25	75
India	25	50	75
World	75	75	150

أمريكا تنتج وتستهلك 50 وحدة في المنسوجات و25 وحدة من الأرز، في حين أن الهند تنتج وتستهلك 25 وحدة و50 وحدة في المنسوجات والأرز على التوالى عندما يفتح البلدان إقتصاداتهما أمام التجارة الدولية تحدث تغييرات فيما يتعلق بخطوط الإنتاج والناتج القومي الإجمالي على النحو المبين في الجدول أدناه:

Countries	*Textiles (units)*	*Rice (units)*	*Total output/GNP (units)*
U.S.A.	100	0	100
India	0	100	100
World	100	100	200

بعد تأسيس التجارة على هذا النحو، تنتج أمريكا المنسوحات فقط، وتنتج الهند الأرز، فإن البلدان سيسخران مواردهما في إنتاج تلك السلعة التي يتمعان فيها بالميزة المطلقة، ونتيجة للتجارة زاد الناتج القومى الإجمالي في كلا البلدين إلى 100 وحدة كما زادت التجارة العالمية بمقدار 50 وحدة فقد أصبح البلدان أفضل حالاً، بعد التجارة، دون أن يصبح أي بلد أسوأ حالاً، وبالتالى تحققت مكاسب إنتاجية في التجارة الدولية، وفيما يتعلق بمكاسب الإستهلاك في التجارة فإنه يعتمد على توزيع مكاسب الإنتاج بين البلدين، وبعبارة أخرى، تعتمد مكاسب الإستهلاك على القيمة، أي عدد وحدات المنسوجات المتبادلة لوحدة واحدة في الأرز بين الهند وأمريكا.

نظرية الميزة النسبية: **ديفد ريكاردو "نموذج ريكاردو على التجارة الدولية" هو مزيد من الصقل على نموذج سميتى، أوضح أنه حتى لو لم يكن للبلد ميزة مطلقة في أي خط إنتاج على البلدان الأخرى، مع ذلك فإن التجارة الدولية ستكون مربحة.**

دعونا نوضح نموذج "ريكاردو" فيما يلي:

دعونا مرة أخرى نأخذ مثال العالم مع بلدين فقط وهما أمريكا والهند وسلعتين هما المنسوجات والأرز، يفترض ريكاردو أن بلداً واحداً له ميزة مطلقة على البلد الآخر في خطي الإنتاج هذا يعنى أن البلد الآخر ليس له ميزة مطلقة في كل من خطي الإنتاج علاوة على ذلك، فإنه يفترض من حيث الميزة النسبية أو التفضيلية أن البلد الأول يتمتع بميزة تفضيلية أكبر في خط إنتاج واحد، مقارنة مع الآخري والبلد الثاني لديه عيب في الميزة التفضيلية أقل في خط الإنتاج الثاني مقارنة مع خط الإنتاج الأول بإختصار، فإن الميزة التفضيلة لبلد ما أكبد في أحد خطوط الإنتاج، أما البلد الآخر لديه عيب أقل في الميزة التفضيلية في خط إنتاج آخر. إذا ما انشئت التجارة بين هذين البلدين فإنها ستحقق مكاسب في الإنتاج والإستهلاك على السواء، إن إمكانيات الإنتاج في البلدين ترد في الجدول التالى:

Countries	*Textiles (units)*	*Rice (units)*	*Opportunity cost ratios*
U.S.A.	120	120	1:1
India	40	80	1:2

يمكن أن تنتج أمريكا 120 وحدة من المنسوجات أو 120 وحدة من الأرز أو أي مزيج آخر في المنسوجات والأرز في نسبة تكلفة فرصة تبلغ 1:1 هذا يعنى بإمكان أمريكا أن تنتج وحدة واحدة من المنسوجات (أو الأرز) من خلال التضحية بوحدة واحدة من الأرز(المنسوجات) إذن أمريكا لها ميزة مطلقة في إنتاج كل من المنسوجات والأرز، أما الهند من ناحية أخرى لديها عيب مطلق في كلا خطي الإنتاج يمكنها أن تنتج 40 وحدة من المنسوجات أو 80 وحدة من الأرز أو أي مزيج في نسبة فرصة 1:2 هذا يعنى يجب على

الهند أن تتخلى عن وحدتين من الأرز لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات وبدلاً من ذلك يجب أن تتخلى عن نصف وحدة من المنسوجات وبدلاً من ذلك يجب أن تتخلى عن نصف وحدة في المنسوجات لإنتاج وحدة واحدة الأرز، تجدر الإشارة هنا إلى أن نسب التكاليف الداخلية لإنتاج سلعتين في بلدين مختلفين مختلفة، مما يعنى أن هنالك إمكانية لتحقيق مكاسب في التجارة الدولية. إن تكلفة إنتاج أي سلعة في أمريكا هو نفسه، ولكن في الهند ليست كذلك لإنتاج وحدة واحدة من الأرز في الهند فيجب أن يضحي 1.5 وحدة من المنسوجات لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يجب التخلى عن وحدتين من الأرز. من الجدول أعلاه يمكننا أن نرى أن ميزة أمريكا النسبية على الهند أكبر في إنتاج المنسوجات (1:3) بالمقارنة مع الأرز(5.1: 1). وبالتالى أمريكا تتخصص في إنتاج المنسوجات بدلاً عن الأرز، حالياً، فإن العيب النسبي للهند بالنسبة لأمريكا أقل في إنتاج الأرز (1: 1.5) من المنسوجات (3:1) وبالتالى على الهند أن تتخصص في إنتاج الأرز بدلاً عن المنسوجات. تشير النظرية إلى أن يجب على البلد أن يتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي تكون فيها مزاياها النسبية أكثر أو عيبها المقارن أقل، هكذا يمكن للبلد أن يحقق أقصى قدر من إنتاجه ويزيد الرفاه الإقتصادي.

نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

إستندت نظريات آدم سميث وديفيد دريكادرو على نظرية العمل للقيمة، التي إنتقدت على أساس أن العمل ليس عامل متجانس كما أنه ليس العامل الوحيد للإنتاج. يتم إنتاج السلع بإستخدام جميع عوامل الإنتاج كالأرض واليد العاملة ورأس المالي والتنظيم ليست العمل وحده، وبالتالى فقد طورت هيربيرل النظرية من حيث تكاليف الفرصة بإستخدام العمالة ورأس المال ذلك في 1936م بمجرد تحديد الميزة النسبية من حيث تكاليف الفرصة البديلة،

فلا يوجد هنالك فرق إذا كانت السلع تنتج عن طريق اليد العاملة وحدها أو عن طريق جميع عوامل الإنتاج جنباً إلى جنب مع العمالة، دعونا نشرح النظرية بمثال لنفترض أن بإمكان الولايات المتحدة أن تنتج أما 100 وحدة من القمح أو 100 وحدة في القماش عندما تتضافر جميع العوامل بشكل كامل في إنتاج القمح أو القماش، ومع ذلك سوف يرغب البلد في إنتاج مزيج من سلعتين بدلاً عن سلعة واحدة، أن التوليفات المختلفة للقمح والقماش التي يمكن أن تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية يظهرها يعنى إمكانية الإنتاج(PP) في الشكل 12.1 أدناه، وهو خط مستقيم حيث أن العوائد الثابتة على نطاق الإنتاج قد أفترضت على المحور X نقيس وحدات القماش أما على طول المحور Y وحدات القمح، يمكن للبلد إنتاج كل من السلعتين في أي نقطة تقع على المنحني إمكانية الإنتاج (PP) وليس خارج المنحني، إذا قررت الإنتاج على النقطة 12، ثم تنتج 50 وحدة من القماش والقمح. ومنحنى إمكانية الإنتاج وحدة من القمح، يجب أن يتخلى عن نفس الوحدة من القماش، وبالتالى، فإن تكلفة الفرصة البديلة في مثالنا هي 1:1 بنفس الطريقة يمكننا رسم منحني إمكانية الإنتاج لبلد آخر، الهند. دعونا نفترض أن الهند يمكن أن تنتج 100وحدة من القماش أو 50 وحدة من القمح. وبالتالى فإن تكلفة الفرصة البديلة الإنتاج القماشي من حيث علاقته بالقمح هي 2/1:1. فإن التجارة سوف تعود بالنفع على كلا البلدين، فالقمح أرخص نسبياً في الولايات المتحدة، والقماش أرخص نسبياً في الهند. وذلك لأن لإنتاج وحدة واحدة من القماش على الولايات المتحدة أن تضحي بوحدة واحدة من القمح، في حين إنتاج وحدة من القماش نفسه فعلى الهند أن تضحي بـــ1.5 وحدة قمح وهذا يدل بوضوح أن الولايات المتحدة لديها ميزة نسبية في الإنتاج القمح، والهند لديها ميزة نسبية في إنتاج القماش، وبالتالى سوف تصدر الولايات المتحدة القمح وتستورد القمح من الولايات المتحدة وبهذه الطريقة كلا البلدين سوف يكسب في التجارة.

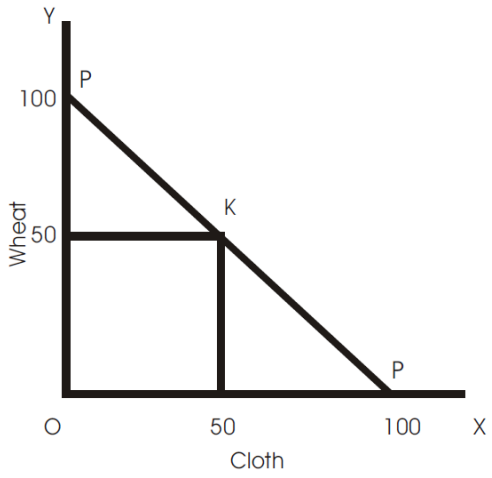

Fig. 12.1

النظرية الحديثة للتجارة الدولية– هيكشر واوهليبنى:

قام كل من إيلي هيكشر وبيرفل أوهلني بتطوير النظرية الحديثة للتجارة الدولية، وفقاً لهما فإن السبب المباشر للتجارة الدولية هو الإختلافات في الأسعار النسبية للسلع بين البلدان تنشاء هذه الإختلافات بسبب الإختلافات في إمدادات عوامل الإنتاج في البلدين تقوم النظرية على الإفتراضات التالية:

1. هنالك عاملان فقط العمالة ورأس المال.
2. هنالك بلدان فقط، فأحد البلدان لديه رأس مال وفير، والآخر لديه وفرة في اليد العاملة.
3. هنالك سلعتين فقط، وإنتاجهما تستخدم العاملين معاً.
4. هنالك منافسة مثالية في أسواق المنتجات والعوامل على حد سواء.
5. هنالك توظيف أمثل للموارد.
6. لا يوجد أي تغيير في التكنولوجيا.

توقع كل من هيكثر وأوهلين أن تتخصص الدولة ذات الفائض من رأس المال في إنتاج وتصدير السلع ذات رأس المال الكثيف وأن يتخصص البلد الذي لديه وفرة في اليد العاملة في السلعة كثيفة العمالة.

عامل الوفرة:

يمكن تعريف وفرة العامل من حيث أسعار العوامل وفقاً لذلك أن البلد الذي يعتبر فيه رأس المال رخيصاً نسبياً والعمالة مكلفة نسبياً، يعتبر البلد الوافر من حيث رأس المال، بصرف النظر عن الكميات المادية لرأس المال والعمالة المتاحة في هذا البلد مقارنة بالبلد الآخر، البلد ذو العمالة الوافرة هو الذي تكون فيه العمالة أرخص نسبياً من رأس المال. توصل أوهلينى إلى أن الإختلافات في أسعار العوامل ترجع إلى الإختلافات في أسعار العوامل ترجع إلى الإختلافات في إمدادات العوامل في البلدين.

ويمكن أيضاً تعريف وفرة العامل من الناحية المادية. ووفقاً لهذا المعيار فإن البلد الذي لديه وفرة نسبية في رأس المال إذا كان لديه نسبة أعلى من رأس المال عن العمالة في بلد أخر، وبالمثل، يعرف البلد الوفير بالعمالة بأنه البلد الذي تكون فيه العمالة فائضة عن رأس المال، وبالتالى فإن البلد (A) سيكون أوفر من رأس المال ويكون البلد (B) وافر للعمالة إذا تحققت الشروط التالية:

$$\left(\frac{K_A}{L_A}\right) > \left(\frac{K_B}{L_B}\right)$$

حيث KA وLA هي مجموع إجمالي رأس المال والعمل على التوالى في البلد A، وKB وLB هي إجمالي رأس المال والعمالة في البلد B. ولما كان البلد A لديه رأس مال وفير سوف ينتج السلع كثيفة رأس المال، أما البلد B سوف ينتج السلع كثيفة العمال، وهذا مبين في الشكل 12.2. يوضح منحنى إمكانية الإنتاج في البلد A بالمنحنى AB، ومنحنى البلد B بواسطة CD يعتبر الصلب سلعة كثيفة في رأس المال، في حين أن القماش سلعة كثيفة العمالة. إذا إنتج البلدان السلع بنفس النسبة على الخط OR، ثم البلد A سوف ينتج على النقطة Q على منحنى إمكانية الإنتاج AB، أما البلد B على النقطة ''Q على منحنى إمكانية

الإنتاج CD. يمكن ملاحظة أن المنحدر عند النقطة 'Q أقر بإنحداراً في "Q، بعبارة أخرى فإن خط أسعار السلعة المبين بـــPP، هو أكثر حدة في "P"P. هذا يعنى أن الصلب أرخص في البلد A وأن القماش أرخص في البلد B، ذلك شريطة أن ينتج البلدان على النقطتين 'Q و "Q،، على التوالى، وبالتالى فإن البلد A سوف ينتج المزيد من الصلب أكثر من القماش، ويصدر إلى البلد B، أما البلد B يركز على إنتاج القماش وتصديره إلى A. من الشرح أعلاه يتضح أن هنالك درجة عالية من التخصصية في البلدين فيما يتعلق بإنتاج تلك السلع، والتي يتمتعان فيها بالوفرة، ولكن التخصصية ليست مطلقة بسبب تناقص العائدات على نطاق الشرط فيما يتعلق بالسلعتين، تجدر الإشارة هنا إلى أن إنتاج وتصدير السلع في بلد ما، يعتمد على عوامل الطلب. إذا كانت أذواق الزبائن متطابقة فيما يتعلق بالبضائع، إذاً فإن النظرية صارمة على أساس التعريف المادي لوفرة العامل.

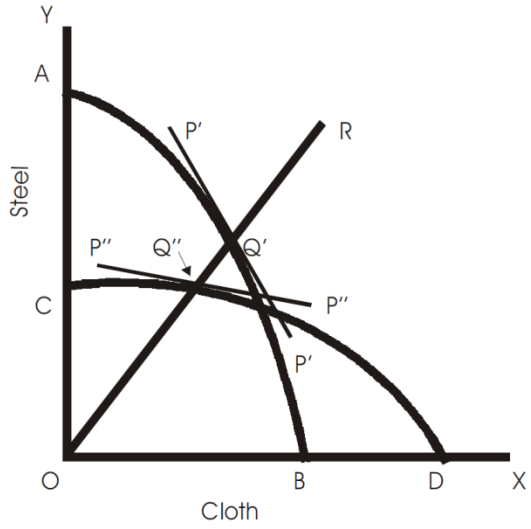

Fig. 12.2

شروط التجارة:

معدلات التبادل التجارى هو المعدل الذي يبادل فيه البلد صادرته مع وارداته، لمعدلات التبادل التجارى استخدامات هائلة ومهمة تعتمد إكتساب التجارية على معدلات

التبادل التجارى، هنالك العديد من المفاهيم لشروط التبادل التجارى، فإن المفاهيم الأكثر صلة، مع مراعاة نطاق الدراسة هي كما هو موضح أدناه.

معدلات المقايضة الإجمالية للتجارة:

إن إجمالي معدلات التبادل التجاري هو مؤشر حجم الواردات مقارنة بمؤشر حجم الصادرات، بالتالى فإن G^T تمثل إجمالي التبادل التجاري فإن M تمثل الواردات وX تمثل الصادرات من ثم يتم التعبير عن إجمالي التبادل التجاري كما يلي: $T_G = \frac{M}{X}$

كلما إرتفع معدل الواردات على الصادرات يعتبر المعدل الأفضل للتبادل التجاري، فإن مؤشر نسبة الواردات والصادرات للعام الأساسي عادة ما تساوى 100. وتستخدم سنة الأساس لقياس التغيرات في معدلات التجارة الإجمالية في أي سنة معينة.

صافي شروط المقايضة التجارية:

صافي معدلات المقايضة التجارية هي نسبة مؤشرات أسعار الصادرات إلى الواردات لبلد ما مثلاً: $T_N = \frac{X_p}{M_p}$

حيث أن XP و MP هي الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات على التوالى، وتمثل TN صافي شروط التبادل التجاري هذه، فإن التحسنات في معدلات التبادل التجاري تعنى زيادة الرفاه الإقتصادي لبلد.

من حيث معدلات الدخل:

وهي نسبة قيمة الصادرات مقسوماً على مؤشر أسعار الواردات، وتساعد معدلات التبادل التجارى في الدخل على تصحيح التحركات في صافي معدلات التبادل التجاري لإجراء التغيرات في حجم الصادر مثال:

$$T_r = T_N.X$$

$$T_r = \frac{X_p}{M_p} \times X$$

$$T_r = \frac{X_p.X}{M_p}$$

أسئلة للمراجعة:

1. ماذا تعنى بالتجارة الدولية؟
2. ما المقصود بالميزة المطلقة والمقارنة؟
3. ماذا يعنى الفرق النسبي في سعر العامل؟
4. أشرح الفرق المطلق لسعر العامل؟
5. لماذا تحدث التجارة بين بلدين؟
6. أشرح نظرية التكاليف المقارنة في التجارة الدولية؟
7. ما المقصود بمعدلات التبادل التجاري؟ وكيف يتم قياسها؟
8. أخضع نظرية هيكشر– أهلين للتجارة الدولية للدراسة؟.
9. وضح الإختلافات بين التجارة الداخلية والدولية؟.
10. ماذا تعنى مكاسب التجارة؟
11. ما هو صافي التبادل التجاري؟

الجزء(ب)

مقدمة الإقتصاد الكلي

مقدمة في الإقتصاد الكلي:

الإقتصاد الكلي هو دراسة الإقتصاد بأكمله، من حيث إجمالي كمية السلع والخدمات المنتجة، وإجمالي الدخل المكتسب، ومستوى توظيف الموارد الإنتاجية، والسلوك العام للأسعار، يمكن أن يستخدم الإقتصاد الكلي في تحليل أفضل السبل لتنفيذ الأهداف السياسية مثل النمو الإقتصادي، إستقرار الأسعار، التوظيف الأمثل وتحقيق ميزان مدفوعات مستدام، حتى ثلاثينات القرن العشرين وفرت معظم التحليلات الإقتصادية على الشركة والصناعات الفردية، ذلك إبان حقبة الكساد العظيم 1930م (اتطلع على ملاحظة على الكساد العظيم في نهاية هذا الفصل)، ومع ذلك تطوير مفهوم الدخل الوطني، وإحصاءات المنتج، بدأ رجال الإقتصاد الكلي في التوسع وقد تأثرت بشكل خاص بأفكار جون كيتارد كينتز، الذي إستخدم مفهوم الطلبي الكلي لشرح التقلبات في الإنتاج والبطالة.

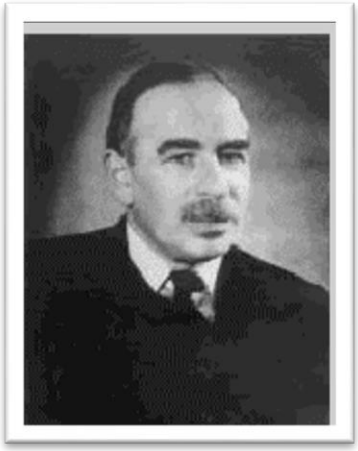

جون كينارد كينز 5/ينوي1883- 21ابريل1946م

فقد كان إقتصادياً بريطانيا والذي كان لأفكاره الرايكالية تأثيراً كبيراً على النظرية الإقتصادية والسياسية الحديثة، كذلك نظرية الصفقة الجديدة لنوانكلني زوتلتي فإنه معروف بشكل خاص نسبة لدفاعه عن سياسة الحكومة التداخلية، حيث تستخدم الحكومة تدابير مالية ونقدية تهدف إلى التحقيق في آثارها.

والآثار السلبية للركود الإقتصادي والكساد والإزدهار، فهو يعتبر من قبل العديد على أنه مؤسس نظرية الإقتصاد الكلي الحديثة جون مينارو جنز هو نجل جون نيقبل خبير وهو محاضر إقتصادي في جامعة كامبيرج وفلورنس دي براون وقد كان مؤلف ناجح ومصلح إجتماعي، تمتع كينز بتعليم النخبة المبكر في إتون، حيث أظهر موجهته في جميع مجالات اهماماته الواسعة على نحو غير عادي، فقد كانت قدراته لافتة للنظر بين تنوعها الهائل، دخل كلية قينج تخرج في جامعة كامبرج لدراسة الرياضيات ولكن إهتمامته بالسياسة قادة نحو مجال الإقتصاد، الذي درسه في جامعة كامبرج مع الأستاذ أي. سي بي فور، والفريد مارشال ، فكان أعظم ما بداعه Magnum Opus هو النظرية العامة لأرباح العمل والمال فقد تحدث النموذج الإقتصادي عند نشرها في العام 1936م وضع كينز في هذا الكتاب نظرية تستند على مفهوم الطلب الكلي، ذلك لشرح الإختلافات في المستوى العام للنشاط الإقتصادي، مثل ما لوحظ في الكساد الكبير.

معنى الإقتصاد الكلي:

يعود الفضل أساساً في نظرية الإقتصاد الكلي الحديث إلى جي.أم. كينز. في كتابه " النظرية العامة للعمالة، والفائدة، والمال، الذي نشر في العام 1936م قد درس تحليلاً الأسباب التي تؤي إلى التقلباب الكبيرة والمطلولة في مستوى التوظيف، فإن الإقتصاد الكلي يتعامل مع مجاميع النظام، فإن الكلمة Maro نعنى واسع، وبالتالى، فإن الإقتصاد الكلي

يتناول سلوك مختلف المتغيرات الإقتصادية التي تشير إلى الإقتصاد ككل، هذه المتغيرات هي إجمالي الدخل القومي، ومجموع التوظيف، ومدى إستخدام الموارد الإقتصادية بشكل كامل والإدخار الكلي والإستثمار، ومستوى الأسعار في الإقتصاد وبالتالي، في ظل الإقتصاد الكلي نقوم بدراسة الإقتصاد كلل، وفقاً لتطبيق كيجنت. إي بولينج" فإن الإقتصاد الكلي لا يتعامل مع الكميات الفردية على هذا النحو، ولكن مع مجاميع هذه الكميات، وليست مع الدخل الفردي، ولكن من الناتج القومي وليس مع الأسعار الفردية ولكن مع مستويات الأسعار وليست مع النواتج الفردية ولكن مع الناتج القومي.

الفرق بين الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي:

الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي هما الفرعان الواسعان للنظرية الإقتصادية، صاغ هذه المصطلحات راجنار فريش من جامعة أوسلو كما نعلم ان الإقتصاد الجزئي يتعامل مع جزء صغير من الإقتصاد، فإن يدرس السلوك الإقتصادي للوحدة الفردية– فردية هي شركة أو صناعة، ويدرس الاقتصاد الجزئي المنتج، وعامل التسعير بالإَافة إلى نظرية الرفاه الإقتصادي، في بعض الأحيان يشار إليه على أنه نظرية السعر، لأنه يدور أساساً حول سعر متغير مختلف، أما الإقتصاد الكلي من ناحية أخري فإنه يتعامل مع مجاميع الإقتصاد كله، وبعبارة آخرى، هو دراسة لجميع الوحدات مجتمعية معاً هو دراسة النظام الإقتصاد ككل فإنه يتناول المجاميع مثل إجمالي الدخل والتوظيف ، ومستوي الاسعار العام، والانتاج الكلي والاستهلاك والاستثمار الخ . لذلك فأن علم الإقتصاد الكلي يدرس النظريات المتعلقة بالدخل والإنتاج والعمالة والنمو، يمكن تفسير هذا الإختلاف أيضاً بمساعدة شكل الرسم البياني رقم 13.1 أدناه:

دعونا نأخذ الإقتصاد كله على شكل دائرة، فعندما ندرس أي جانب من جوانب الدائرة نحن نتعامل مع الإقتصاد الكلي، فلنفترض أن الإقتصاد يتكون في أربع شركات/شراكات، أ،ب، ت و ث. إذا قمنا بتحليل أسعار المنتجات المباعة أو العمالة المنتجه أو الناتج الذي انتجته الشرق(أ) فإننا ندرس الإقتصاد الجزئي، وعلاوة على ذلك، إذا فإن (أ) و(ب) صناعة واحده (الصناعة تعنى العديد من الشركات التي تنتج أنواع مماثلة في المنتجات) وإذا درسنا أي جانب من الجوانب يتعلق بهذه الصناعة، نحن مره أخرى ندرس الإقتصاد الجزئي.

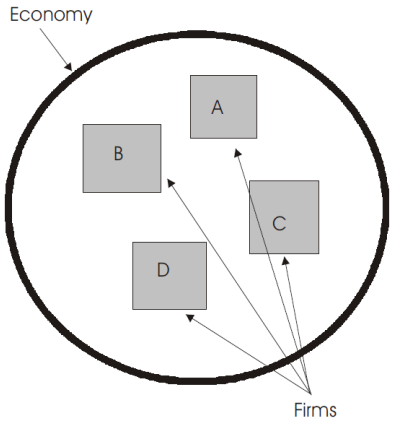

Fig. 13.1

الكساد العظيم

حدث الكساد العظيم وهو الكود الإقتصادي العالمي الضخم (أو الكساد) الذي بدأ في 1929م حتى 1941م فقد أدي إلى إنهيار كبير للمصارف وإرتفاع معدلات البطالة فضلاً عن إنخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاج الصناعي، وأسعار أسهم سوق الأسهم، وكل مقياس أخر تقريباً للنمو الإقتصادي، بداء في العام 1933م لكن سيكون أفضل حالاً بعد الحرب العالمية الثانية قبل أن تتجاوز مؤشرات الإنتاج الصناعي وأسعار الأسهبم والناتج المحلي الإجمالي العاملي مستوياتها لعام 1929م.

فإنه لا يزال واحداً في أهم الإحداث المتدارسة في التاريخ للمؤرخين الإقتصاديين، وتشمل النظريات الرئيسية المقترحة أنهيار سوق الأسهم 1929م وإنهيار معيار الذهب، إنهيار التجارة الدولية بسبب قانون ثموت هارلي للتعريفة الجمركية وسياسة الإحتياطي الفيدرالي والعديد من المرشرات الأخري، فإن السؤال في النظرية الإقتصادية هو ما هي الأسباب التي أدت إلى الكساد العظيم؟، وبالتالى ما هي السياسة التي قد تسببت أو كان ينبغى إتخاذها لمنع أو تخفيف أو الخروج من الكساد العظيم؟.

تركز النظريات في الإقتصاد الرأسمالي السائد على العلاقة بين الإنتاج والإستهلاك والائتمان وعلى الحوافز الشخصية وقرارات الشراء بذلت في هذه النظريات محاولات لترتيب تسلسل الأحداث التي اطاحت بالنظام النقدي العالمي الصناعي وعلاقاته التجارية، تركز النظريات في الإقتصاد الماركسى أو الماركسي على العلاقة في السيطرة على الإنتاج وتركيز الثروة، بالنسبة للماركسين، فإن الكساد العظيم هو نوع من الأزمة التي تكون الرأسمالية عرضه لها، ووقوعها ليست بالمستغرب. يعود سبب الكساد العظيم إلى حد كبير إلى إنهيار التجارة الدولية نتيجة إلى الممارسات المقيدة للتجارة على الصعيد العالمي، شهدت العديد من الدول الإنهيار، ولكن شدته ونهايته اختلف من بلد إلى أخر، على سبيل المثال فقد بلغت بريطانية قمته في الربع الثالث من عام 1932م، بينما لم تصل فرنسا إلى أدني مستوى لها حتى ابريل في عام 1937م.

اسئلة للمراجعة:

1. وضح الفرق بين الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي؟
2. ما الذي تفهمه من خلال الإقتصاد الكلي؟
3. أعطى أمثلة على تغييرات الإقتصاد الكلي؟

الدخل القومي والمجاميع ذات الصلة

معنى الدخل القومي:

يعرف الدخل القومي عموماً بأنه قيمه السلع والخدمات النهائية المنتجه في بلد ما، في سنة محاسبيه، غير أنه يمكن تعريفه من حيث إجمالي الناتج(على النحو المحدد أعلاه)، وإجمالي دخل العوامل، وإجمالي النفقات، من حيث إجمالي دخل العامل، هو مجموع دخل العوامل(الأجور، الإيجار، الفائدة، الربح)، في بلد ما خلال سنة، عوامل الإنتاج ، أي الأرض، والعمالة، ورأس المال والتنظيم/ صاحب العمل يكسب مكافئته كالإيجار، والأجور، والفائدة والربح على التوالى، يعتبر مجموع هذه المكافأت هو الدخل القومي من حيث الدخل المتولد في الإقتصاد، الدخل القومي، من حيث مجموع النفقات، هو إجمالي نفقات البلد في السنة الواحدة، فإن إنفاق الأسر والقطاع الخاص والقطاع الحكومي في بلد ما، تضاف إلى الدخل القومي في نافذة الإنفاق.

الدخل القومي بالأسعار الجارية والثابتة:

هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما، ويقدر بالأسعار السائدة. الدخل القومي بالأسعار الثابتة هو الدخل القومي المقدر في سنة في سنة الأساس وهو سنة سابقة للسنة الحالية، يستخدم الدخل القومي بالأسعار الثابتة لإجراء مقارنات للدخل القومي مع البيانات ذات الصلة، دعونا نشرح مفهوم الدخل القومي بالأسعار الجارية والثابتة بمساعدة الجدول التالي، ينتج الإقتصاد الأرز والسيارات والصلب ويقدم بعض الخدمات خلال عامين 2000م و 2005م يعتبر عام 2000 سنة الأساس لحساب الدخل القومي بالأسعار الثابته، ترد الأسعار في السنتين في العمودين 3 و5. ويفترض أن كميات السلع

المنتجة والخدمات المقدمة في العامين هي نفسها، فإنه يرى أن الدخل القومي على أنه 740 روبية بالسعر الحالي و600 روبية بالسعر الثابت. فإن الدخل القومي بالسعر الحالي أكثر من السعر الثابت بمقدار 40 روبية، هذا وهم وليست حقيقة فإن الناتج في عام 2005م لم يزداد، ويرجع إرتفاع الدخل القومي إلى إرتفاع الأسعار، وبالتالى، للحصول على صوره واضحه للنمو الإقتصادي، يعتبر الدخل القومي بالأسعار الثابتة سديد الأهمية، يمكن تحويل الدخل القومي بالأسعار الجارية إلى دخل قومي بالأسعار الثابتة ذلك عند الحاجة لإجراء المقارنة وذلك بإستخدام المعادلة التالية:

$$\text{N.I}_{\text{constant prices}} = \frac{\text{National income at current prices}}{\text{Price Index}} \times 100$$

	2000		*2005*		*N.I. in 2005*	
Products	*Q*	*P*	*Q*	*P*	*At constant prices*	*At current prices*
1	2	3	4	5	4 × 3	4 × 5
Rice	10	05	10	07	50	70
Car	20	10	20	12	200	240
Steel	10	20	10	25	200	250
Services	15	10	15	12	150	180
					600	740

Q (quantity) in units; P (price) in Rs.

التدفق الدائري للدخل:

كما ذكر أعلاه، فإن الدخل القومي هو الدخل الإجمالي للعامل (كسب العمل والممتلكات) التي تنشاء عن الإنتاج الحالي للسلع والخدمات الناجم عن عوامل الإنتاج، ويمثل ذلك تدفق دائري كما هو مبني في الشكل 14.1 أدناه دعونا نتناول الإقتصاد في قطاعين فقط الأسر والشركات – الأسر المعيشية هي في الأساس وحدات ستهلكه، وتمتلك عوامل الإنتاج، في حين أن الشركات تنتج السلع فإن الأسر توفر خدمات عوامل الإنتاج لهذه الشركات.

تتلقى عوامل الإنتاج إيرادات مقابل خدماتها. يجب أن تكون قيمة مبيعات صافي الإنتاج مساوية مجموع المدفوعات التي تدفعها الشركات إلى عوامل الإنتاج في شكل أجور وإيجار وفوائد وأرباح، تنفق الأسر المعيشية هذه الإيرادات على مختلف السلع والخدمات، وبالتالى يتدفق الدخل من الشركات إلى الأسر المعيشية مقابل الخدمات الإنتاجية التي تقدمها الأسر المعيشية، بينما تتدفق المنتجات في المقابل عندما يتم الإنفاق من قبل الأسر المعيشية.

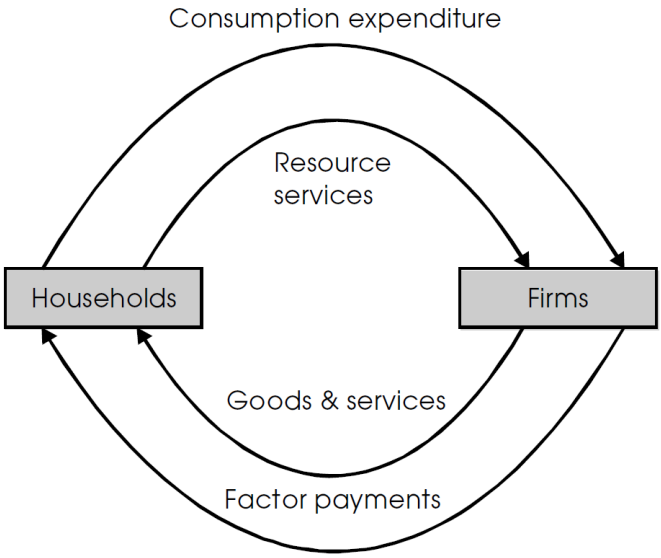

Fig. 14.1

بإختصار، يعُرف التدفق الدائرى للدخل بأنه تدفق المدفوعات وإستلام السلع والخدمات وخدمات العوامل بين مختلف قطاعات الإقتصاد. هنالك نوعان في التدفق– تدفق الأموال وتدفق القوة الشرائية، تدفق المال هو تدفق الدخل/ المدفوعات من حيث المال، تدفق القوة الشرائية يشير إلى تدفق السلع والخدمات، والدخل القومي على حد سواء فهو تدفق السلع والخدمات وتدفق مال الدخل، وفيما يلي الفرضيات التي يتم أخذها في الإعتبار لتوضيح التدفق الدائري للدخل في إقتصاد نموذجي بسيط:

1. الإقتصاد هو اقتصاد مغلق، أي أنه لا يوجد قطاع أجنبي
2. الأسر المعيشية لا تنتج ولكنها توفر عوامل الإنتاج.
3. الشركات أو قطاع الأعمال، هو القطاع الوحيد المنتج.
4. أي شيء تنتجه الشركات يباع، ولا يوجد تراكم للمخزونات.
5. المستهلكين أو قطاع الأسر المعيشية، لا توفر دخلها بل ينفقونه بأكمله.
6. عدم وجود الضرائب، الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات...الخ.

وبالتالى، من الواضح أن الإنتاج في نموذج القطاعين يساوي المبيعات والدخل يساوي النفقات، ولكن في الواقع، من خلال الدفق الدائري للدخل، هنالك حقن وتسرب في الإقتصاد، والحقن هي العوامل التي تزيد من تدفق الإنفاق، والتسريب هي تلك العوامل التي تقلل من الإنفاق، سبيل المثال، عادة ما توفر الأسر جزاء من دخلها، فإن هذا الإدخار يسبب التسرب في تدفق الدخل أو التدفق في الإقتصاد، بالمثل، عندما ندفع الضرائب إلى الحكومة فإن دخلنا ينخفض بمقدار الضرائب المدفوعه، هذا أيضاً شكل من أشكال التسريب، ومن ناحية أخرى، إذا أنفقت الحكومة على السلع والخدمات فإنها تزيد الدخل الذي يعمل كمحفز للإنتاج وهذه حقنه في الإقتصاد.

مفاهيم الدخل القومي

فمن الضروري جداً معرفة المفاهيم الأساسية التالية للدخل القومي، قبل أن نعرف كيفية مباشر الدخل القومي، والمفاهيم الهامة أو مجاميع الدخل القومي هي– الناتج القومي الإجمالي، وصافي الناتج الكلي، والدخل الخاص، والدخل الشخصي، والدخل الشخصي المتاح.

الناتج القومي الإجمالي (G.N.Pmp):

الناتج القومي الإجمالي هو القيمة القومية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها مواطنون في بلد ما خلال عام، وهو مقياس نقدي للناتج الحالي للنشاط الإقتصادي في الإقتصاد، عند حساب الناتج القومي الإجمالي ينبغى أن ندرج فقط قيمة السلع والخدمات ينبغى أن ندرج فقط قيمة السلع والخدمات النهائية، وليست السلع الوسيطة، كما أن قيمة دخل العامل الذي يحصل عليه سكان البلد من الخارج يدرج في حساب الناتج القومي الإجمالي، والسلع النهائية هي تلك السلع التي يتم شراؤها بالإستخدام النهائي وليس لإعادة بيعها أو معالجتها مرة أخرى، والسلع الوسيطة هي تلك السلع التي تمر بمرحلة أو عدة مراحل من مراحل الإنتاج لتصبح سلع نهائية، وبعبارة أخرى، أنها تساعد في إنتاج السلع النهائية إذا أدرجنا قيمة هذه السلع والخدمات فإن ذلك يعنى قيمة مزدوجة، وتؤدى النتائج المزدوجة إلى تقدير مفرط للناتج القومي بإختصار.

$$GNP_{mp} = GDP_{mp} + \text{Net factor income from abroad}$$

إجمالي الناتج المحلي: (G.DPmp):

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية بالأسعار السائدة في السوق المنتجه في داخل الأرض المحلية للبلد في غضون عام، قيمة دخل العامل في الخارج التي يحصل عليها سكان بلد ما، لا تدرج في حساب الناتج المحلي الإجمالي، تدخل قطاعات مختلفة من البلد في انشطة إنتاجية عادة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات مثل الارز والأسمدة والأسمنت والصلب وخدمات الأطباء والمعلمين والمهندسين والمحامين،...الخ. والقيمة النقدية لجميع هذه السلع والخدمات مجتمعة يعطينا الناتج المحلي الإجمالي G.DPmp، وبالتالي، $GDP_{mp} = GNP_{mp} - \text{Net factor income from abroad}$

صافي الناتج المحلي بأسعار السوق (NDPmp):

يعرف صافي الناتج المحلي بأسعار السوق على أنه القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها السكان داخل الأراضي المحلية للبلد في غضون عام أقل إستهلاك لرأس المال الثابت/ الإهلاك، الإهلاك أو الإستهلاك من رأس المال الثابت هو قيمة إبلاء في السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج، للحصول على الزيادة الحقيقية في توافر السلع في الإقتصاد، فإن خصم قيمة الإستهلاك أو ضروري.

$$NDP_{mp} = GDP_{mp} - \text{Depreciation}$$
$$NDP_{mp} = GNP_{mp} - \text{net factor income from abroad} - \text{Depreciation}$$

صافي الناتج القومي بسعر السوق (NNPmp):

صافي الناتج القومي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها السكان في بلد ما بعد السماح بالإستهلاك.

$$NNP_{mp} = GNP_{mp} - \text{Depreciation}$$
$$NNP_{mp} = NDP_{mp} + \text{net income from abroad}$$

صافي الناتج القومي هو مقياس أكثر دقة للناتج الإقتصادي الحقيقي من الناتج القومي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العامل (GDPfc):

الناتج المجلي الإجمالي هو مقياس الناتج المحلي الإجمالي من حيث مكاسب عوامل الإنتاج، وهو إجمالي مجموع الأجو والفائدة والإيجار...الخ، داخل الأراضي المحلية لبلد ما، وللحصول على الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العامل نستخدم مايلي:

$$GDP_{fc} = GDP_{mp} - \text{Net indirect taxes (indirect taxes - subsidies)}$$
$$GDP_{fc} = GNP_{mp} - \text{Net factor from abroad} - \text{net indirect taxes}$$

الناتج القومي الإجمالي بتكلفة عامل:

هو إجمالي مجموع الإيرادات التي تتلقاها عوامل الإنتاج المختلفة من حيث الأجور والإيجار والفائدة وما إلى ذلك من قبل المقيمين العاديين في بلد ما.

$$GNP_{fc} = GNP_{mp} - \text{Net indirect taxes}$$
$$GNP_{fc} = GDP_{mp} - \text{Net indirect taxes} + \text{net factor from abroad}$$

صافي الناتج المحلي هو قياس الناتج المحلي من حيث أرباح عوامل الإنتاج داخل الأراضي المحلية للبلد وبالتالي، $NDP_{fc} = GDP_{fc} - \text{Depreciation}$

الدخل القومي أو صافي الناتج القومي بتكلفة العامل (NNPFC) هو قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها سكان بلد ما، سواً كانوا يعملون داخل أراضي البلد أو خارجها، بتكلفة عاملهم، في كلمة بسيطة هو مستحقات دخل العامل لسكان بلد ما بإختصار،

$$\text{National Income/NNP}_{fc} = \text{domestic factor income} + \text{net factor income from abroad}$$
$$\text{National Income/NNP}_{fc} = GNP_{fc} - \text{depreciation}$$

تعتبر المدفوعات إلى عوامل الإنتاج هي تكلفة عامل الإنتاج ويسمى NNP بتكلفة العامل.

الدخل الخاص:

الدخل الخاص هو الدخل الحالي المكتسب في جميع مصادر القطاع الخاص الذي يتألف من مؤسسات خاصة ومالكي العوامل داخل الأراضي المحلية للبلد أو خارجها، فإنه لا يشمل الدخل المتراكم للحكومة في المؤسسات العقارية والتجارية وكذلك المدخرات الخاصة بالمؤسسات غير الإيرادات، بيد أن إيرادات التحويلات التي يتلقاها القطاع الخاص فهي تدرجه، علاوة على ذلك، فإن الفائدة على الدين العام التي تلقاها القطاع الخاص تضاف أيضاً إلى الدخل الخاص بإختصار.

الدخل الخاص = الدخل القومي – الدخل من الممتلكات والريادة التي تتكفل بها الحكومة – المدخرات الخاصة بالمؤسسات غير الإيرادات + فائدة الدين العام + التحويلات الحالية من الحكومة + صافي التحويلات الحالية من جميع أنحاء العالم.

الدخل الشخصي:

يسير الدخل الشخصي إلى مجموع إجمالي الإيرادات الجارية التي يتلقاها الأفراد والأسر المعيشية من جميع المصادر دخل الأراضي المحلية لبلد ما خلال سنة محاسبية، تجدر الإشارة إلى أن جزءاً معيناً في الدخل الذي يحصل عليه الفرد في السنة قد لا يكون مسلماً فعلاً، على سبيل المثال، الأرباح غير الموزعة وضرائب الشركات التي تدفعها الشركات وصافي الأرباح المحتجزة في الشركات الأجنبية قد لا يحصل عليها فعلاً الأشخاص، وعلاوة على ذلك، لا يشمل دخل العوامل فحسب بل يشمل أيضاً تحويلات العائدات...الخ. وبالتالي:

الدخل الشخصي = الدخل الخاص- الأرباح غير الموزعة – ضرائب الشركات- صافي العائدات المحتجزة للشركات الأجنبية – مساهمة الأمن الإجتماعي.

الدخل الشخصي = الدخل القومي- الأرباح غير الموزعة – ضرائب الشركات- صافي العائدات المحتجزة في الشركات الأجنبية- مساهمات الأمن الإجتماعي + المدفوعات المحولة

الدخل الشخصي المتاح:

يشير الدخل الشخصي المتاح إلى ذلك الجزء من الدخل الشخصي المتاح، إلى الأسر المعيشية للإستهلاك والإدخار، بعبارات أخرى، هو دخل الشخص الذي ينفقه كما يشاء فللفرد كما للأسر المعيشية مدفوعات الزامية كثيرة في الحياة الحقيقية، مثل ضريبة الدخل وضريبة

الأملاك والمقبوضات الحكومية الأخري، بعد خصم هذه المدفوعات، يبغى للمرء الدخل الذي ينفقه على رغبته، وبالتالى:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي– الضرائب الشخصية – المقبوضات المختلفة للحكومة.

لنفترض أنك تكسب 10.000 روبية في الشهر، عليك أن تدفع بعض المدفوعات الإلزامية مثل ضريبة الدخل، رسوم، وبعض المدفوعات المتنوعة الأخري مثل ضريبة الماء، وفواتير الهاتف وما إلى ذلك، وهذا المبلغ على سبيل المثال يبلغ 2000 روبية، إذن دخلك الشخصي المتاح هو 8000 روبية، والتي يمكن أن تنفقها على الطعام، والملبوسات والنفقات الأسرية الأخرى.

تعريف الدخل القومي

يقاس الدخل القومي المتاح بإضافة الدخل القومي صافي الضرائب غير المباشرة والتحويلات الآخري الجارية من الخارج، وبالتالى.

تعريف الدخل القومي= الدخل القومي + صافي الضرائب غير المباشرة + صافي التحويلات الحالية والرأسمالية من الخارج.

دخل الناتج المحلي المستحق للقطاع الخاص تشير الإيرادات المتتالية في المنتج المستحق للقطاع الخاص إلى ذلك الجزء من الناتج المحلي بتكلفة العوامل المستحقة إلى القطاع الخاص في سنة محاسبية.

المدفوعات المحولة:

هي عبارة عن الدفعيات التي تقررها الحكومة إلى الأسر المعيشية، والمؤسسات والمؤسسات غير الربحية دون أي وعد بتوفير السلع والخدمات، مثالاً على ذلك المبالغ التي تدفعها الحكومة إلى الأسر المعيشية في شكل بدل البطالة ومعاش الشيخوخة والمنح الدراسية وما إلى ذلك، وبالمثل، الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة والهدايا، وما إلى ذلك، والتي تقدمها الأسر إلى الحكومة هي مدفوعات التحويل، والضرائب المباشرة هي تلك الضرائب التي لا يمكن نقل عباءها في الآخرين، على سبيل المثال، عندما تفرض الحكومة ضريبة الدخل على دخلنا، علينا أن ندفعها بأنفسنا كما با يمكن أن نجعل الأخرين يدفعون ضريبة الدخل الخاص بنا، وبالتالى، عبء الضرائب يقع على عاتقنا، والضرائب غير المباشرة هي تلك الضرائب التي يمكن تحويل عباءها إلى الآخرين بسهولة على سبيل المثال، يتم دفع ضريبة المبيعات المفروضة على مختلف السلع أولاً على الباعئين، ثم قبل المستهلكين النهائيين، يقوم البائعون بتعديل الضريبة عن طريق إضافتها إلى سعر السلع وبالتالى زيادة أسعار المنتجات، الإعانات، وبدل الإستثمار، وما إلى ذلك، تقدرها الحكومة إلى الشركات هي أيضاً تحويل مدفوعات، تعطى الحكومة الدعم إلى المنتجين بحيث يمكن إبقاء أسعار بعض المنتجات منخفضة عموماً، عندما تفرض الضرائب أو تزاد، ترتفع أسعار السع في السوق التي تأتي بالمعاناة على الطبقة الفقرية في مثل هذه الحالة، قد تمنح الحكومة إعانات للمنتجين لخفض السعر، وبالمثل، ضرائب الشركات، رسوم الإنتاج، والرسوم الجمركية، والهدايا في الشركات إلى الحكومة هي أيضاً مدفوعات محولة، لا يسهم تحويل المدفوعات في تدفق السلع والخدمات، وبعبارة أخرى، دفع الحويلات لا يولد أي دخل عامل وبالتالى: لا ينبغى أن يدرج في الناتج المحلي الإجمالي.

مدفوعات التحويل الحالية ومدفوعات تحويل رأس المال:

يتم التمييز بين التحويلات الجارية والحويلات الرأسمالية كما هو مبين أدناه:

تأتي مدفوعات التحويل الحالية من الدخل الحالي للدافع وتضاف إلى دخل التحويلات الحالية للمستفيد من أجل الإنفاق الإستهلاكي، فإن التحويلات الجارية تؤثر على الإستهلاك، مدفوعات رأس المال هي مدفوعات نقدية وعينية تستخدم في إجمالي رأس المال، وهي تتأتي في ثروة أو مدخرات الدافع، تؤثر التحويلات الرأسمالية على مستوى ومعدل تكوين رأس المال في الإقتصاد.

العلاقة بين مجاميع الدخل القومي الهامة

يمكن تحليل العلاقة بين مجاميع الدخل القومي الهامة كمايلي:

1. كمية السع والخدمات النهائية × السعر = GDPMP
2. الإهلاك – NDPM=GDPMP
3. صافي الضرائب غير المباشرة – NDPMP = الناتج المحلي أو NDP_{FC}
4. صافي دخل العامل في الخارج + NDP_{fc} = الدخل القويم أو NNP_{FC}
5. الدخل في الملكية وريادة الأعمال النائشة عن الحكومة – NNP_{fc}= الدخل الخاص – فوائد + مدخرات مؤسسات غير تابعة للإيرادات – التحويلات الجارية من الحكومة + الدين العام التحويلات الأخرى الحالية في الخارج + الأرباح غير المدفوعة – الدخل الخاص = الدخل الشخصي

   مساهمات– صافي مكتسبات الشركات الأجنبية المحتجزة – ضرائب الشركات.

   والأمن الإجتماعي.
6. الضرائب – الدخل الشخصي=الدخل الشخصي المتاح

   أو وبعض مقبوضات الحكومية المختلفة الأخرى الشخصية الإدخار + الإستهلاك.

أسئلة للمراجعة

1. من طبع كتاب " إحصاءات الحسابات القومية في الهند؟
2. ميز بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق وصافي الناتج القومي بتكلفة العامل.
3. ميز بين الدخل الخاص والدخل الشخصي؟
4. ميز بين الدخل الخاص والدخل القومي؟
5. وضح مع اعطاء الأمثلة الفرق بين مدفوعات التحويلات الحالية ومدفوعات تحويلات رأس المال.
6. ما هي تحويلات المدفوعات؟ وكيف يتم معاملتهم في تقدير الدخل القومي؟
7. كيف يختلف الدخل الشخصي عن الدخل القومي؟
8. كيف يختلف صافي الناتج المحلي بتكلفة العامل عن إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق؟
9. كيف يختلف إجمالي الناتج المحلي عن إجمالي الناتج القومي؟
10. عرف إجمالي الناتج المحلي؟
11. ما هي مكونات صافي دخل العامل من الخارج؟
12. ماذا يظهر التدفق الحقيقي للدخل؟
13. هل يدخل مكسب التحويل في الدخل القومي؟
14. وضح العلاقة بين الإستهلاك والإنتاج والإستثمار؟.
15. ميز بين الدخل القومي بالأسعار الثابتة، والدخل القومي بالأسعار الجارية.
16. عرف إستهلاك رأس المال الثابت؟.
17. ما هي السلع الرأسمالية؟
18. ما هي منتجات النهائية؟

19. عرف قيمة الإنتاج عن القيمة الإجمالية المضافة؟

20. كيف مختلف قيمة الناتج الإجمالي عن القيمة الإجمالي المضافة؟

21. كيف تختلف خساره رأس المال عن إستهلاك رأس المال الثابت؟

22. مميز بين المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية؟

23. ما هو المقصود بالقيمة المضافة؟

24. هل ينتج تطاع الأسر السلع والخدمات؟

25. تحت أي عنوان تقوم منظمات المجتمع المدني (CSO) بنشر إحصاءات الدخل القومي السنوى؟

26. ميز بين المخزون والتدفق؟

27. ميز بين الدخل الشخصي والدخل المتاح؟

28. وضع بإختصار المنهجية المعتمدة في الهند لتقدير مساهمة التصنيع غير المسجل.

29. عرف تحويل رأس المال؟

30. عرف الدعم؟

31. ما هو بداء التدفق الدائري للدخل والمنتج؟

32. وضع الدفق الدائري في قطاعين إقتصاديين؟

33. وضح مفاهيم (التسرب والحق) في الدفق الدائري للدخل؟

34. وضح معنى الأنشطة غير السوقية؟

35. ماذا يسمى الناتج القومي الأخضر GREEN NGP؟

36. ما هو معامل إنكماش الناتج القومي الإجمالي؟

الملحق:

إكتسبت محاسبة الدخل القومي أهمية كبيرة نظراً لفوائدها العديدة، أول من ذكر مفهوم محاسبة الدخل القومي هو وليام بيني ذلك في العام 1676م تطورت محاسبة الدخل القومي بعد توفق الحرب العالمية الثانية، قام سيمون كوزينت بوضع المدخل المنهجي لمحاسبة الدخل القومي ولاسيما فإنه يعتبر الأب الروحي للمحاسبة القومية الحديثة، تستخدم محاسبة الدخل القومي في إعداد الدخل القومي لبلد ما. وهو بيان إحصائي أو تصنيف يبين قيمه مجموع السع والخدمات المنتجة في مختلف قطاعات الإقتصاد، وبالتالى قد أوضح شاركز سولتز: أن حساب الدخل القومي، تقدم "إطاراً كمي للإنتاج" والإتنفاق والدخل، عند دراسة محاسبة الدخل القومي، يجب أن يمتلك الطلاب معرفة مسبقة عن بعض المفاهيم الأساسية والتي تلخص بإيجاز كما هو مبين أدناه:

الأنشطة الإنتاجية: وغير الإنتاجية:

يسمى أي نشاط يولد الدخل أو يضيف تدفق السلع والخدمات بالنشاط الإنتاجي، من ناحية أخرى، فإن الأنشطة التي لا تضيف إلى تدفق السلع والخدمات في الإقتصاد بالنشاط الإنتاجي من ناحية أخرى، فإن الأنشطة التي تضيف إلى تدفق السلع والخدمات فهي أنشطة غير منتجة، فالمعلم الذي يدرس في الكلية يعتبر نشاط منتج لأنه ينطوى على مكاسب مالية، ولكن المعلم الذي يدرس ابنه في المنزل، على الرغم في أنه نشاط مفيد فهو بلغة عامة ليس نشاط إنتجايا لأنه لا ينطوى على كسب مالي.

الأراضي المحلية للبلد:

فإنه مفهوم هام يستخدم في محاسبة الدخل القومي، وهو يشمل مايلي بالإضافة إلى الحدود الجغرافية والسياسية.

(i) المياه الإقليمية– مياه البحر لبلد ما.

(ii) السفن والطائرات التي يمتلكها ويشغلها سكان بلد ما بين بلدين أو أكثر.

(iii) سفن الصيد، والمنصات النفطية، والمنصات العائمة التي يديرها السكان في المياه الدولية السفارات والقنصليات، واللجان العليا، والمؤسسات العسكرية للبلد الواقعة في أرض أجنبية.

سكان البلد العاديين:

المقيمين العاديين في بلد ما هو الشخص أو المؤسسة التي تقيم عادة تقع في بلد ما وتكمن مصالحها الإقتصادية في هذا البلد، وهو يشمل مايلي:

(i) وحدات الإنتاج العاملة في البلد.

(ii) المواطنين والمواطنين الأجانب الذين يقيمون لأكثر من سنة في بلد ما.

(iii) المواطنين الذين ذهبوا إلى الخارج ولكن عادوا خلال العام.

(iv) المواطنين العاملين في السفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية الموجودة في بلد ما.

(v) الطلاب والمرضى من البلد الذين ذهبوا إلى الخارج وبقوا هنالك حتى لأكثر من عام.

بيدأ أن الأشخاص/ والمؤسسات التالية غير مدرجة في المقيمين العاديين في بلد ما

(i) الأجانب الذين يزورون البلد لغرض المؤتمرات والسياحة...الخ، وكانت فترة إقامتهم في البلد أقل من عام.

(ii) أفراد الطاقم في السفن الأجنبية ورجال الأعمال والعمال الذين كانت إقامتهم أقل من عام
(iii) المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها الموجودة في بلد ما.
(iv) الموظفين الأجانب في المنظمات الدولية إذا كانت مدة إقامتهم تقل عن عام.
(v) الأجانب العاملين في المؤسسات غير المقيمة، والذين جاؤا إلى البلد لتركيب الالآت وما إلى ذلك وكانت مدة إقامتهم أقل من عام.

المخزونات والتدفقات:

المخزون هو كمية قابلة للقياس في وقت معين، من حيث أن التدفق هو كمية قابلة للقياس على مدى فترة من الزمن المياه داخل الخزان في نقطة معينة من الزمن فلنقل عند الساعة 9 صباحاً هذا هو المخزون، والمياه المتدفقة من خزان على مدى فترة من الزمن فنلقل، بين 9 صباحاً وحتى 12 ظهراً، هذا هو مفهوم التدفق، بالمثل، فإن عدد السكان في بلد ما هو المخزون، ولكن عدد المواليد في السنة هو التدفق.

الإقتصاد المغلق والمفتوح:

الإقتصاد المغلق هو الإقتصاد الذي ليس له علاقات إقتصادية مع بقية العالم. بعبارات أخرى، هو إقتصاد يظل في عزله، فإنه لا توجد لديه علاقات تجارية مع أي بلد، أي أنه لا توجد صادرات وواردات في مثل هذا الإقتصاد.

الإقتصاد المفتوح من جهة أخرى، هو إقتصاد له علاقات إقتصادية مع العالم الخارجي في مثل هذا الإقتصاد تكون الصادرات والواردات أمر شائع يرجى تبادل الهدايا والمعاملات الأخرى في الإقتصاد المفتوح.

رأس المال القومي والثروة القومية

رأس المال القومي هو مجموع جميع الأصول المادية للبلد التي تساعد في مزيد من الإنتاج، يتكون رأس المال القومي ممايلي:

(i) الهياكل التي تضم المباني السكنية والمباني التجارية والمباني الحكومية.

(ii) المعدات، التي تشمل السلع والمخزون الدائم للمستهلك والمنتجين.

(iii) الأسهم طرف الحكومة من الذهب والفضة وكذلك المجوهرات وما الى ذلك.

(iv) صافي الأصول الأجنبية: هي أن قيمة اصولنا في الخارج اقل من قيمة الاصول المملوكة للأجانب في بلدنا ان مفهوم الثروة القومية اوسع من مفهوم رأس المال القومي. هو مجموع كل الموارد القابلة لأعادة الانتاج وغير القابلة لأعادة الأنتاج. أذن فان الثروة القومية هي مجموع رأس المال القومي والموارد الطبيعية.

رأس المال الحقيقي والمالي

يشير رأس المال او الأصول المالية الى مطالبة ورقية مثل سندات الدين و الصكوك وشهادات الإدخار القومية، مثل KISAN VIKA PATERQ وما إلى ذلك. فهي لا تولد الى أي جديد. لذلك فهي غير مدرجة في الدخل القومي. رأس المال المادي أو الأصول التي تساهم في إنتاج السلع. وتعتبر الآلات والمعدات والطرق والمخازن، أمثلة على رأس المال الحقيقي.

الإستثمار:

تسمي زيادة الإنتاج على الإستهلاك عند استخدامها لمزيد من الإنتاج بالاستثمار، إجمالي الاستثمار هو إجمالي الإستثمارات التي تتم خلال فترة زمنية. وهو يشمل الإستثمار

المخزون والإستشمار الثابت. إستثمار المخزون هو الإستثمار في المخزون من المواد الخام. كالسلع شبه المصنعة والسلع تامة الصنع، أما الإستثمار في الأصول الثابته مثل المباني والآلات والمعدات وإلى ذلك يسمي الاستثمار الثابت. صافي الإستثمار هو إجمالي الإستثمار أقل إهلاكاً.

فئة المنتجين :

في دراسة محاسبة الدخل القومي، من الضروري معرفة الفئات المختلفة للمنتجين. والفئات الثلاثة للمنتجين هي– زيادة أعمال الأسر، الشركات وشبه الشركات والحكومة العامة. المؤسسات المنزلية هي المستهلك والمنتجون الذين ينتجون السلع والخدمات للبيع في السوق. فهي من الفئات الثلاثة بمعني، الشركات غير المؤسسية.

مؤسسة غير ربحية تخدم الأسر المعيشية. والأسر المعيشية التي تقدم خدمات للأسر المعيشية الآخري. الشركات غير المؤسسية، وهي الشركات المملوكة التي يسيطر عليها وتدار من قبل أفراد الأسرة. (منتجي السلال، دمى الأطفال، تجار التجزئية، إصحاب المتاجر الصغيرة... إلخ) المؤسسات غير الربحية التي تقدم الأسر المعيشية من خلال إنتاج وتقديم الخدمات الى الاسر المعيشية (الجمعيات الخيرية والمستشفيات والنقابات... الخ) والأسر التي تقدم خدمات منزلية الى الأسر الأخر مثل خدم المنازل، طبخ، سائق، بستاني، حارس، الخ. الشركات المؤسسية هي مؤسسات كبيرة في القطاعين الام والخاص التي انشئت بموجب القانون. جميع شركات المساهمة هي شركات مؤسسة. أما شبه الشركات فهي شركات كبيرة غير مؤسسية. شركات واسعة النطاق، الملكية الفردية، المؤسسات المالية والجمعيات التعاونية تدخل في إطار هذه الفئة.

مؤسسات غير ربحية تخدم المؤسسات التجارية. مثل الروابط التجارية، الفرق التجارية هي أيضاً مدرجة في هذه الفئة، تقدم الخدامات الحكومة إيضا بإنتاج وبيع بوفي السلع كمؤسسته أعمال خاصة. وتسمي تلك المنظمات الأجهزة بمؤسسات الحكومة. وتمثل هذه المؤسسات الإدارات وغير الإدارات. المؤسسات الإدارية هي المؤسسات التي تدار من قبل الادارت الحكومية مثل السكك الحديدية.البريد، والبرق، والصناعات الدفاعية وغيرها، التي تحصل على التمويل من ميزانية الحكومة. فإن المؤسسات غير التابعة للإدارة تدار وتسيطر عليها هيئات حكومية مستقلة. كما انها لا تحصل على التمويل من ميزانية الحكومة. وهي تنقسم مره اخري الى فئتيين– مؤسسات مالية وغير مالية IFCI,ICICI, LIC, IDBIغيرها، فهي مؤسسات غير مالية وغير الادارات.

أما ONGC, HMT, SAIL, BHEL وغيرها فهي مؤسسات غير المالية وغير الإدارات.

الفئة الثالثة من المنتج هي الحكومة العامة. وتشمل الحكومة العامة الدولة والحكومات المركزية التي تقدم خدمات الدفاع، القانون والنظام، إضاءة الشوارع، الصحة، التعليم، وما الى ذلك فهي لا تبيع بضائعها او خدماتها ولكنها توفرها الى الناس أما بسعر إسمي جداً أو بدون تكلفة.

السلع والخدمات :

السلع هي الأشياء المادية التي تلي رغبات الإنسان. الخدمات هي السلع غير المادية التي تلي رغباتنا. لا يمكن رؤيتها او لمسها وليس لها شكل معين. فالدرج والكرسي والكتاب والقلم وغيرها هي السلع في حين أن خدمات المعلم والمصرفي والناقل والطبيب وغيرها، هي أمثلة على الخدمات هنالك فترة زمنية بين إنتاج السلع واستهلاكها ولكن الخدمات تنتج وتستهلك بسرعة. على سبيل المثال، عندما يلقي المعلم محاضرة، يتلقها الطلاب على القدر

دون أي فجوة زمنية. على سبيل المثال فأن اعداد كوب من الشاي يتطلب 10 دقائق على الأقل قبل أن يتم تناوله. قد تكون السلع إقتصادية او غير إقتصادية السلع الاقتصادية تتطلب إسعاراً (دفع الثمن واجب) نسبة لأنها نادره. اما السلع غير الاقتصادية فانها متاحه بكثرة ومجانية. يتم الحصول على هذه السلع دون أي دفع لى سبيل المثال الهواء والماء وأشعة الشمس وغيرها هي سلع غير اقتصادية ولكن المياه المعدنية المعباة في زجاجات المتاحة في الوقت الحاضر غير متوفرة مجاناً، لأن المياه المعدنية غير وفيرة في المدن والبلدات بالمرة، البضائع ربما تستخدم مرة واحدة او القابلة للتلف يمكن استخدامها مرة واحدة. في حين ان السلع القابل للتلف، أما الطاولة والكرسي السيارة الخ هي من السلع المعمرة. وأما الملابس والأحذية هي من السلع شبه دائمة بما أنها لا تدوم طويلاً.

تغيير المخزونات:

فأنه يشير الى الى الفرق بين المخزونات المغلقة والمخزونات المفتوحة في الوحدات الانتاجية. وهي تشمل ما يلي:

أ/ مخزونات المواد الخام غير المباعة مع المنتجات.

ب/ مخزون الحبوب الغذائية، ويوفي السلع الهامة الآخري.

ت/ الماشية كالابقار والأغنام وغيرها التي يربيها المنتجون للزبح.

دخل العامل المحلي ومكوناته :-

دخل العامل المحلي هو مجموع الدخل المحقق داخل الاراضي المحلية من قبل الوحدات المنتجة. **المكونات الثلاثة للدخل المحلي هي:**

تعويضات العاملين، وتوظيف الفائض والدخل المختلط للعاملين لحسابهم الخارجي. وهذا هو انتاج حسابهم. الخاص في الأصول الثابتة والتي يتم تقدير قيمتها على أساس سعر السوق السائدة وفي تم تدرج في الدخل القومي.

يشير تفويض الموظفين الى جميع المدفوعات المقدمة من قبل المنتجين الى موظفيهم في شكل اجور ومرتبات نقداً وبناً على السواء. ويشمل ايضاً إشتراكات الضمان الإجتماعي مثل المعاشات التقاعدية وصندوق الادخار والاحراميات وغيرها.

فائض التشغيل هو مجموع الدخل من الممتلكات الفائدة الايجارة) والدخل في زيادة الأعمال (الربح= الاسهم وضريبة الشركات والأرباح غير الموزعة). وبالتالي هو مجموع الفائدة التشغيلي هو القيمة الاجمالية للإنتاج ناقصاً مجموع الاستهلاك الفوري، وإستهلاك رأس المال الثابت و الضرائب غير المباشرة وتعويضات الموظفين.

الدخل المختلط في العاملين لحسابهم الخاص مثل الاطباء والمحامين والمحاسبين المستأجرين والمرابين الحلاقيت واصحاب المحلات التجارية والمزارعين...الخ. فجزء من دخلهم هو دخل الأجور وجزء آخر هو دخل الممتلكات هذا هو السبب وراء تسميته بالدخل المختلط

قياس الدخل القومي بطريقة القيمة المضافة

قياس الدخل القومي

هنالك ثلاثة طرق لقياس الدخل القومي وهي كالتالي:

1. طريقة صافي الانتاج" اسلوب القيمة المضافة" اسلوب المنتج/ اسلوب صناعة الأصل.
2. أسلوب الدخل.
3. أسلوب النفاق

يتم شرح هذه الأساليب كما هو أدناه

إسلوب الإنتاج/ اسلوب القيم المضاف / إسلوب المنتج / إسلوب صناعة الأصل.

يقيس هذا الأسلوب الدخل القومي لى أنه مجموع صافي الناتج النهائي المنتج أو صافي القيمة المضافة من قبل جميع الشركات خلال عام.

خطوات لتقدير الدخل القومي باسلوب القيمة المضافة / المنتج.

يمكن تقدير الدخل القومي حسب المنتج بأستخدام الخطوات التالية:

1. تحديد وحدات الانتاج وتصنيفها في القطاعات الصناعية: الخطوة الاولي هي تحديد جميع وحدات الانتاج وتصنيفها الى ثلاثة قطاعات صناعية. أ/ قطاع أولي ب/ قطاع ثانوي ج/ قطاع ثالث.
2. تقدير صافي القيمة المضافة: يتم تقدير صافي القيمة المضافة بتقدير الناسخ الاجمالي الذي تنتجه كل مؤسسة الاستهلاك الوسيطن الاهلاك، وصافي الضرائب غير المباشرة.

يمكن قياس القيمة الإجمالية للإنتاج بضريبة قيمة السلع التي تنتجها الشركات بأسعارها السوقية. وبعبارة آخري فإن المبيعات والتغيير في مخزونات جميع الشركات معا تغطي قيمة الناتج الإجمالي.

يتم الحصول على صافي القيمة المصافه بسعر السوق على طريق خصم قيمة الاستهلاك الوسيط (قيمة المدخلات التي تحص عليها الشركة في وحدات الانتاج الآخري) والإهلاك في اجمالي قيمة الانتاج علاؤة على ذلك للحصول على القيمة المضافة بتكلفة العامل، علينا خصم الضرائب غير المباشرة. ناقص الدعم. ومجموع صافي القيمة المضافة لجميع المؤسسات الصناعية في الاراضي المحلية لبلد ما يعطينا صافي الناتج المحلي بكلفة العامل.

تقدير صافي دخل العامل في الخارج، الخطوة الأخيرة هي تقدير صافي دخل العامل في الخارج وإضافته إلى صافي الناتج المحلي من أجل الحصول على الدخل القومي أو NNPFC، صافي دخل العامل في الخارج هو دخل العامل لسكان بلد ما مكتسب في الخارج ناقص داخل العامل للرعاية الأجانب المكتسب في الأراضي المحلية للبلد، وبالتالي،

الدخل القومي NNP_{FC} + صافي دخل العامل في الخارج

الإحتياطات في تقدير الدخل القومي بأسلوب الناتج يجب أن نتخذ بعض الإحتياطات عند قياس الدخل القومي من خلال القيمة المضافة هنالك بعض العناصر التي لا ينبغى إدراجها عند تقدير الدخل القومي وبعض العناصر التي يتبين إدراجها.

تقوم الأسر ببناء مباني سكنية لتقطنها وقطاع الأعمال يقوم بناء المصنع لإنتاج السلع، وهذا هو إنتاج حسابهم الخاص من الأصول الثابتة، والتي يتم تقدير قيمتها على أساس سو

السوق السائده، ومن ثم تنتج للإستهلاك الذاتي ولا تدخل السوق، وتحسب قيمتها أيضاً بسعر السوق السائدة، الإيجار المحسوب، هو الإيجار المحسوب للمنازل يشغلها المالك عادة لا يحسب الإيجار للمنازل التي يشغلها المالك، من أجل قياس الدخل القومي، يجب تقديره بسعر السوق السائدة، وتقوم الأسر والحكومة والسوق السائدة، تقوم الأسر والحكومة والقطاع الخاص يبيع تلك السلع التي يتم إرتداؤها وتمزيقها (بالية) وهي سلع مستعملة، لا تنطوى على أي معاملة (بيع وشراء) تتعلق بالسلع المستعملة في الدخل القومي، نظراً لأن قيمتها قد أدرجت بالفعل في سنة إنتاجها وهي لا تنطوى على أي إنتاج جديد في الإقتصاد.

ومع ذلك يجب أن لا ننسى أن تشمل العمولة أو الوساطة المكتسبة (السمسرة) في هذه المعاملات (تستخدم في قياس الدخل القومي بطريقة الدخل). لا يتم أيضاً إدراج أي معاملات تتعلق بالأصول المالية مثل بيع وشراء السندات والأسهم في قياس الدخل القومي، مثل هذه المعاملات لا تولد أي دخل جديد أو تساهم في تدفق السلع والخدمات وهي فقط المطالبات الورقية المنقولة من جهة إلى أخرى، مثال عندما تشترى أسهم الشركة فالمال يذهب من أيدينا إلى يد الشركة من هذه الحقيقة دون أي إنتاج جديد، وأخيراً الخدمات التي تقودها ربات البيوت مستبعدة أيضاً في قياس الدخل القومي لأنهن يقدمن الخدمات بدافع الحب والمودة والشعور بالواجب تجاه أسرهن، أن هذه المعاملات مفيدة، ولكنها ليست إقتصادية لأنها لا تنطوى على توليد الدخل، يتم تلخيص العناصر المدرجة وغير المدرجة في الجدول أدناه:

العناصر المدرجة	العناصر غير المدرجة
1. إنتاج الحساب الخاص للأصول الثابتة	بيع شراء السلع المستعملة
2. الطعم والعناصر الأخرى للإستهلاك الشخصي	بيع وشراء السندات والأسهم
3. إيجار محتمل للمنازل التي يشغلها المالك	خدمات ربات البيوت

صعوبات أسلوب الإنتاج:

تنشأ الصعوبات التالية عند تقدير الدخل القومي بأسلوب الإنتاج.

1. الأسعار ليست مستقرة، وهي تتغير بصورة دائمة، في مثل هذه الحالة يصبح من الصعب جداً إيجاد قيمة المخزون.
2. من الصعب تحديد أسعار السلع التي لا تدخل السوق والتي يحتفظ بها للإستهلاك الذاتي. فعلي سبيل المثال، لا يمكن تحديد قيمة المنازل التي يشغلها المالك أو الإيجار المحسوب بسهولة.
3. ليست من السهل دائماً تحديد الحد الفاصل بين السلع الوسيطة والسلع النهائية، فالسلع النهائية للبعض قد تكون السلع الوسيطة للآخرين.
4. في حالة إرتفاع أو إنخفاض قيمة السلع الرأسمالية بسبب التغيرات في أوضاع السوق يصبح من الصعب تقدير الإهلاك.
5. ليسب من الواضح ينبغى إدراج الخدمات في الدخل القومي أم لا.
6. إن الإفتقار إلى البيانات الكافية والموثوقة، ولاسيما في المؤسسات غير المنظمة وغير المؤسسة يمثل أيضاً مشكلة رئسية في قياس الدخل القومي بأسلوب القيمة المضافة.

اسئلة للمراجعة:

1. وضح أسلوب القيمة المضافة لتقدير الدخل القومي؟
2. ما هو العد المزدوج؟ وكيف يمكن تجنبه؟
3. ما هي مدفوعات التحويل؟ وكيف يتم معالجتها في تقدير الدخل القومي؟
4. ما هي مكونات صافي دخل العامل في الخارج؟
5. هل يدخل دخل التحويل في الدخل القومي؟
6. ما هي المنتجات النهائية؟
7. عرفة قيمة الإنتاج.
8. كيف تختلف قيمة الناتج الإجمالي عن القيمة المضافة الإجمالية؟
9. ميز بين المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية؟
10. ما المقصود بالقيمة المضافة؟
11. هل ينتج قطاع الأسر السلع والخدمات؟
12. وضح مشكلة العد المزدوج
13. بين كيف أن مجموع القيمة المضافة يساوى مجموع دخل العوامل؟

قياس الدخل القومي- بأسلوب الدخل

نحن نعلم أن عوامل الإنتاج أي، الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم تساهم في الإنتاج والحصول على مكافأة لخدمات عاملهم. وتسمى المكافأة التي يتحصل عليها عوامل الإنتاج لخدماتها ودخل العامل، تتلقى العوامل مدفوعات نقدية وعينية على السواء، وهذا هو عامل التكلفة بالنسبة للمنتج، وهو يعادل دخل العامل الذي تتلقاه عوامل الإنتاج، تقيس طريقة الدخل القومي عند دفع المدفوعات العوامل إلى العوامل الأولية لإستخدام خدماتها في عملية الإنتاج، وبعبارة أخرى، يقاس الدخل القومي يأخذ إجمالي مجموع جميع الإيرادات الناشئة من عوامل الإنتاج الأولية، وبالتالى، الدخل القومي هو مجموع الإيجار والأجور والفائدة والأرباح.

الخطوات التي يتعين إتباعها عند حساب الدخل القومي حسب طريقة الدخل موضحة بإجاز على النحو التالي:

1. تهديد وحدات الإنتاج وتصنيعها إلى قطاعات صناعية تتمثل الخطوة الأولي في تحديد المنشآت المنتجة التي توظف خدمات العوامل وتصنيفها في قطاعات صناعية مختلفة كإبتدائية وثانوية ونهائية.
2. تصنيف دخل العوامل: تصنف إيرادات العوامل إلى ثلاثة فئات- تعويضات العاملين، دخل الممتلكات والدخل المختلط، يشمل تعويض العاملين والمدفوعات التي يقدمها المنتجين إلى العاملين لديهم في شكل أجور ورواتب- نقدية أو عينية على السواء، والمساهمة في خطط الضمان الإجتماعي. دخل الملكية هو الدخل المدفوع لمكلية ومراقبة رأس المال مثل الأسهم (جزء من أرباح الشركة توزع على المساهمين. الأرباح غير الموزعة (جزء من الأرباح تحتفظ بها الشركات من أجل تطورها

وأنشطة أخرى) ضرائب الشركات (الضرائب المفروضة على دخل الشركات) الفوائد الإيجارات والإيتوات(الدفع المقدم لإستخدام الرواتب المعدنية، إستخدام براءات الإقتراع حقوق التأليف والنشر، العلامات التجارية وغيرها). الأرباح وما إلى ذلك، الدخل المختلط هو مزيج من الأجور وإيرادات الممتلكات للعاملين لحسابهم الخاص (أولئك الذين يقدمون خدماتهم الخاصة ورأس المال) أشخاص مثل الأطباء والمحامين وأصحاب المتاجر الخاصة والمزارعين والعلاقدن...الخ.

3. **تقدير دخل العامل المحلي:** يتم الحصول على دخل العامل المحلي بإضافة الإيرادات الثابتة في ظل قطاعات الصناعة بعبارة أخرى، مجموع تعويضات الموظفين ودخل الملكية والدخل المختلط من قبل جميع وحدات الإنتاج داخل الأراضي المحلية للإقتصاد خلال سنة محاسبية تعطى قيمة دخل العامل المحلي.
4. **تقدير صافي دخل العامل في الخارج:** وهي الخطوة الأخيرة لتقدير صافي دخل العامل من الخارج وإضافته إلى صافي الناتج المحلي من أجل الحصول على الدخل القومي.

بعض المحازير عند تقدير الدخل القومي حسب طريقة الدخل:

كما أسلفنا لا ينبغى إدراج الإيرادات المتحصلة من بيع وشراء السلع المستعملة، ولكن لابد من إدراج العمولة المكتسبة من هذه المعاملات لأن هذا دخل جديد ينشأ في الإقتصاد مدفوعات التحويل التي لا تولد الدخل تستبعد من قياس الدخل القومي، لا يدرج الدخل من القمار والتهريب وما إلى ذلك لأنها أنشطة غير مشروعة، والأرباح والمكاسب غير المتوقعة التي تحقق دخلاً مفاجئاً بسبب الأوضاع المؤايته في أوقات معينة مثل الدخل من اليانصيب وغيرها، هذه إيرادات سهلة الكسب مثل هذا الدخل لا يدرج من الدخل القومي، كما لا تدرج

الفوائد على الدين القومي في الدخل الوطني، الدخل من الفوائد من الدين القومي هو دخل من رأس المال المالي، وهى مطالبات ورقية فقط كما أنها لا تولد أي دخل جديد وهي مجرد تحويل الأموال من الجمهور إلى الحكومة.

العناصر التي تدرج	العناصر التي لا تدرج
1. قيمة إنتاج الإستهلاك الذاتي مثل المنتجات الزراعية	1. الدخل المتحصل من بيع أو شراء السلع المستعملة
2. الإيجارة المحسوبة للمنازل التي يشغلها المالك	2. الدخل المستلم من بيع وشراء السندات والأسهم
	3. جميع المدفوعات المحولة مثل المعاشات التقاعدية، المنح الدراسية والإعانات
	4. الدخل غير المشروع مثل الدخل من التهريب والقمار
	5. ضرائب الشركات
	6. فوائد الدين القومي
	7. ضريبة الثروة وضريبة الإرث وضريبة الهدايا
	8. الكسب غير المتوقع مثل دخل اليانصيب

يبين الجدول أعلاه العناصر الواجب إدراجها، والواجب استبعادها عند حساب الدخل القومي حسب طريقة الدخل.

تنشاء الصعوبات التالية عند تقدير الدخل القومي حسب طريقة الدخل.

1. تقدير الدخل المختلط للعاملين لحسابهم الخاص ليست بالمهمة السهلة، فإنه من الصعب الحصول على معلومات موثوقة من القطاع غير المؤسس/ القطاع غير المنظم.
2. يرى اوباين بعض الإقتصاديون أن الفائدة على الدين القومي تستخدم لأغراض إنتاجية، لذلك ينبغى إدراج قيمتها، وبالتالى، هنالك جدل سواء في إدراجها أو عدم إدراجها.
3. عائدات ضريبة الدخل(حساب دخل الأفراد) هي أساس حساب الإيرادات الواردة في البلد من البلدان المختلفة تدفع نسبة ضئيلة جداً من أصحاب الدخل الضرائب، لذلك قد تكون طريقة الدخل محدد الإستخدام في هذه البلدان.

أسئلة للمراجعة:

1. ما هي الإحتياطات اللازمة عند تقدير الدخل القومي حسب طريقة الدخل؟
2. ما هي الخطوات في حساب الدخل القومي حسب طريقة الدخل؟
3. ما هو العد المزدوج؟ وكيف يمكن تجنبه؟
4. ما هي مدفوعات التحويل؟ وكيف يتم معاملتها في تقدير الدخل القومي؟
5. لماذا لا يدرج المال المستلم من بيعات الأسهم من دخل عامل رأس المال المحلي؟
6. هل يمكن إدراج الدخل من التهريب ومحاسبة الدخل القومي؟
7. هل الإنفاق على البحث والتطوير يعتبر مثالاً على الإستهلاك الوسيط؟
8. هل يعتبر الربح غير المتوقع جزءً من الدخل القومي؟
9. ماذا يعنى الدخل المختلط للعاملين لحسابهم الخاص؟
10. كيف يتم توليد الدخل في عملية الإنتاج؟
11. حدد خمسة إحتياطات يعتين إتخاذها عند تقدير الدخل القومي حسب طريقة الدخل؟
12. ما هو معامل إنكماش الناتج القومي الإجمالي؟
13. أعطي أسباب لعدم إدراج أوقات الفراغ في الناتج القومي الإجمالي؟
14. هل يقيس الناتج القومي الإجمالي الرفاهية القومية؟